جمهورية مصر العربية

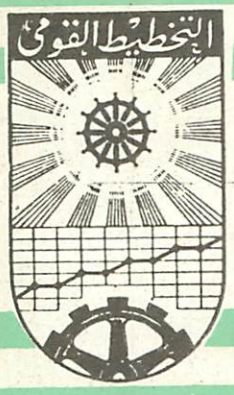

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٣٢٧)

التعاون والتكامل الاقتصادى العربى

د٠ اجلال راتب

يونيو ١٩٨٢

اعادة طبع ١٩٩٠

التعاون والتكامل الاقتصادى العربـــى

المحتويـــــات

مقدمـة

١ــ تدويل الحياة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية

١٠١ تدويل الحياة الاقتصادية .....

٢٠١ مشاكل انتماء الدول النامية الى النظام الدولى الرأسمالـــى

٣٠١ أهم واجبات الدول النامية لتحسين وضعها فى النظـــام الاقتصادى الدولى .....

٢ــ التعاون والتكامل الاقتصادى العربى

١٠٢ محاولات على طريق التعاون والتكامل العربى .....

٢٠٢ اتفاقيات التفضيل الجزئى .....

١٠٢٠٢ الاتفاقيات الثنائية .....

٢٠٢٠٢ الاتفاقيات الجماعية .....

١٠٢٠٢٠٢ اتفاقية تسهيل التبادل التجـــارى وتنظيم الترانزيت .....

٢٠٢٠٢٠٢ اتفاقية تسديد مدفوعات المعامـــلات الجارية وانتقال رؤوس الاموال .....

٣٠٢٠٢ اتفاقية الوحدة الاقتصادية .....

٤٠٢٠٢ السوق العربية المشتركة .....

٣ــ التنسيق الصناعى العربى .

١٠٣ التنسيق الصناعى العربى خطوة على طريق التكامل العربى ...

١٠١٠٣ مفهوم التنسيق الصناعى .....

٢٠١٠٣ مبررات التنسيق الصناعى العربى .....

رقم الصفحة

٣٠١٠٣ درجة ومدى التنسيق الصناعى العربى .....

٤٠١٠٣ مراحل التنسيق الصناعى العربى .....

٢٠٣ معوقات التكامل الاقتصادى .....

٣٠٣ العوامل التى تساعد على التكامل الاقتصادى .....

٤٠٣ أسس وأدوات تنسيق الاقتصاديات العربية .....

١٠٤٠٣ تنسيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية العربية .....

٢٠٤٠٣ مدى وكيفية التنسيق بين الخطط الاقتصادية العربية ...

٣٠٤٠٣ أدوات تنسيق الاقتصاديات العربية .....

١٠٣٠٤٠٣ توحيد البيانات التخطيطية والمصطلحات الصناعية .....

٢٠٣٠٤٠٣ توحيد الحسابات القومية .....

تدويل الحياة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية

مع تطور قوى الانتاج والثورة الفنية التكنولوجية تعاظم الطابع الاجتماعى للانتاج والعمل هذا التعاظم الذى يبدو جليا فيما يلى :ـ

١ـ زيادة درجة تركز وتمركز الانتاج سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى الدولى

٢ـ تزايد حجم الطاقات الضرورية للانتاج مما يستتبع معه تزايدا فى أحجام التراكم والاستثمار تفوق فى العادة طاقة كل دولة على حده .

٣ـ تزايد درجة التخصص فى الانتاج سواء على المستوى المحلى أو الدولى استتبع معه ارتفاع درجة الارتباط والاعتماد بين حلقات اعادة التوزيع وزيادة درجة التعاون .

٤ـ ظهور الانتاج الكبير الذى أدى بالضرورة الى الاعتماد على الاسواق الخارجية (اتساع حلقات التوزيع والحاجة الى أسواق) .

هذا التطور تتطلب باستمرار تطورا مناسبا فى كيفية تنظيم العمل والتعاون الدوليين فبعد الحرب العالمية الثانية اتخذ تقسيم العمل الدولى اطارا تنظيميا سواء فى البلاد الرأسمالية أو الاستراكية ، هذا الاطار التنظيمى الذى أخذ شكل التجمعات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية وما انشاء السوق الأوروبية المشتركة والمنظمة الأوربية للتجارة الحره من ناحية ، ومجلس المعونة المتبادلة للدول الاشتراكية الاصدى لذلك . هذه التكتلات الاقتصادية التى بجانب أهدافها الاقتصادية أصبحت تخدم أيضا أهدافا سياسية وأحيانا عسكرية أيضا .

والواقع ان تدويل الحياة الاقتصادية القائم على تقسيم العمل الدولى المنظم هو ضرورة حتمية وموضوعية للدول الكبيرة والصغيرة وللدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء . فانه فمن الواضح أن قطاع العالم الخارجى يلعب دورا كبيرا فى تحقيق أهداف برامج التنمية والتقدم فى البلاد النامية وفى تحقيق النمو المتوازن فى هذه البلاد عن طريق تمويل الصادرات لاحتياجات هذه البلاد من الواردات من المعدات والآلات اللازمة للتنمية . ففى الواقع يعد

من المستحيل أن تتمكن أى دولة مهما تعاظم حجمها وتنوعت مواردها الطبيعية والبشرية أن تتمكن من الاكتفاء الذاتى كلية .

ان زيادة درجة تدويل الحياة الاقتصادية يؤدى الى تعميق وتوسيع درجات التعاون الفنى والعلمى سواء بين البلاد الاشتراكية بعضها ببعض أو البلاد الرأسمالية بعضها ببعض أو بين بلاد كل من النظامين ، هذا الاتساع الذى لا يمكن أن يتحقق من خلال التجارة الخارجية فقط . بل يقود الى خلق نظام متكامل من مجموعة العلاقات الاقتصادية الدولية التى تربط هذه البلاد بعضها وبعض والتى تصبح أحد عوامل النمو الاقتصادى لأى دوله .

والواقع أن دول أوربا الغربية اتجهت بعد الحرب العالمية الثانية الى التكتل الاقتصادى والاندماج بغرض زيادة حجم التجارة الاقليمية للبلاد الاعضاء وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات فى كل بلد من البلاد الاعضاء ، هذا الاتساع الذى يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفورات الانتاج الكبير ومزايا التخصص وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاية الانتاجية فى صناعات تلك البلدان .

هذا وللتكتل والاندماج الاقتصادى أثرا ايجابيا على حجم الاستثمار واتجاهاته داخل تلك البلاد مما يؤدى الى رفع معدل النمو الاقتصادى ، اذ أنه مما لاشك فيه أن اتساع السوق يخلق فرصا جديدة للاستثمار كما يؤدى الى طرق مجالات لم يكن من الممكن للاستثمار أن يتجه اليها بدون تجميع امكانيات وأسواق منطقة معينة .

ان تجربة التكتل والاندماج الاقتصادى فى أوربا الغربية قد مرت بمراحل متعددة وأخذت أشكالا مختلفة تدرجت من منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى التى ضمت خمس عشرة دولة أوربية بالاضافة الى تركيا بهدف انماء المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء والغاء نظام الحصص تدريجيا ، تلك المنظمة التى الغيت فى عام ١٩٥٨ لتحل محلها منظمة التعاون والانماء الاقتصادى والتى انضمت اليها بالاضافة الى الدول سالفة الذكر الولايات

المتحدة الامريكية وكندا وأسبانيا واليابان هذا وقد تعددت دول أوروبا الغربية فى هـــذا المجال ونعنى به تنمية العلاقات الاقتصادية الاقليمية ، مجال التفضيل الجزئى واتجهت الى اقامة المجمع الاوربى للفحم والصلب ، والسوق الاوربية المشتركة والمنطقة الأوربيـــة للتجارة الحرة (١)

ومن أهداف التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلاد الاشتراكية هو تحقيق النمـــو المتوازن فى كل دولة من الدول الاعضاء عن طريق الاستفادة القصوى من فوائد تقســـيم العمل الاشتراكى الدولى وذلك بالاستخدام الامثل للعمل الاجتماعى آخذين فى الاعتبـــار القضاء تدريجيا على فوارق النمو الاقتصادى فى كل منها .

والواقع أنه كما مرت تجربة التكتل والاندماج الاقتصادى فى أوروبا الغربية بمراحل متعددة فقد حدث ذلك بالنسبة لتجربة البلاد الاشتراكية أيضا فى هذا المجال . ففـــى بداية الأمر لعبت الاتفاقات الثنائية طويلة الأجل دورا هاما حيث انصبت على تبادل السلـع التقليدية وان كانت قد أحدثت تغييرات على درجة كبيرة من الاهمية تمثلت فى أن النسبـــة الغالبة لتجارة هذه الدول والتى كانت تذهب الى البلاد الرأسمالية اتجهت الى بلـــدان العالم الاشتراكى وانتهت هذه الفترة بانشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة للبـــلاد الاشتراكية والذى يعتبر أول منظمة اقتصادية دولية جمعت بلدان العالم الاشتراكـــى . وقد بدأت المرحلة الثانية بانتهاء هذه الدول من اعادة بناء دولهم بعد الحرب وأصبـــح هدف تعزيز التعاون بين هذه البلاد فى جميع المجالات الاقتصادية والفنية والثقافيـــة والعلمية هو وسيلة تحقيق أهداف الخطط الخمسية الأولى فى تلك البلاد فتغير الهيكـــل السلعى للتجارة الخارجية حيث احتلت الآلات والمعدات الجزء الأكبر من صادرات وواردات هذه الدول بعضها البعض كما تغير التوزيع الجغرافى لتجارة هذه الدول .

---

(١) للتوسع فى هذه النقطة يرجى الرجوع الى
د . أحمد الغندور " الاندماج الاقتصادى العربى " — معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة ١٩٧٠ .

وهكذا وبناء على ما تجمع لدى هذه الدول من تجارب وخبرات أصبح يقينا أن عملية التنسيق والتعاون بين اقتصاديات هذه الدول فى اطار تقسيم عمل دولى اشتراكى يعتمد فى الاساس على التنسيق بين الخطط الاقتصادية القومية لكل من الدول الاعضاء وليس على أساس التعاون والتنسيق الثنائى بين هذه الدول • وبذلك تطور مجلس المعونة الاقتصادية المتبادله ودخل مرحله جديده وتم بالفعل التنسيق بين الخطط الخمسية للدول الاعضاء عن الفترة ١٩٥٦ — ١٩٦٠ •

وفى عام ١٩٧١ ووفق على خطة طويلة الأجل تمتد من ١٥ — ٢٠ سنة وهذه الخطة أو برنامج العمل الشامل Komplex Program ما هو فى الواقع الا ترجمة حقيقية لتعميق واستكمال التعاون والتكامل الاقتصادى الاشتراكى للدول الاعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادله • ويحدد هذا البرنامج استراتيجية ومحتوى التعاون والتكامل الاقتصادى الاشتراكى حيث يؤدى فى الاساس الى اعتبار التنسيق الدولى بين الخطط هو أساس التعاون الانتاجى والسياسة الاقتصادية بحيث تتحول علاقات التجارة الدولية التقليدية لتصبح نظاما متكاملا من العلاقات الاقتصادية الدولية •

ومن ذلك نستطيع أن نخلص الى أن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادى فى مناطق العالم المختلفة تختلف تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية فبينما يتم التعاون فى أوروبا الغربية وفى أمريكا اللاتينية عن طريق ازالة القيود على التجارة والمدفوعات ، اتخذ التعاون والتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاشتراكى شكل تنسيق تخطيط التجارة الخارجية والانتاج بين هذه البلاد •

مشاكل انتماء الدول النامية الى النظام الدولى الرأسمالى

إن مجموعة الدول النامية كانت ولا تزال تنتمى الى تقسيم العمل الدولى الرأسمالى ، هذا الانتماء كان ولا يزال سببا أساسيا لتخلف تلك المجموعة من الدول • فمن الطبيعى أن دخول دول أقل تقدما فى نظام رأسمالى لتقسيم العمل الدولى يعنى أن تقسيم العمل

هذا يتم بين مجموعتين من الدول غير المتكافئة الأولى هى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ذات السيادة والثانية مجموعة المستعمرات او أنصاف المستعمرات المتخلفة .

ولاتزال البلاد المتخلفة تعانى من مشاكل كثيرة ناجمه عن عهود الاستعمار من ناحية وكنتيجة طبيعية لانتمائها الدتقسيم العمل الدولى الرأسمالى ومن هذه المشاكل :—

أولا :

تشوه هياكل الانتاج فى هذه الدول بحيث تسيطر قطاعات انتاج المواد الأولية مثل التعدين والزراعه ، وفى نفس الوقت الذى يكون فيه قطاع الصناعة ضعيفا ومتخلفا .

هذه المشكله هى نتيجة حتمية لوضع البلاد النامية فى تقسيم العمل الدولى كمورد للمواد الأولية من ناحية وكسوق لاستيعاب منتجات الدول الصناعية الكبرى من ناحية أخرى والمثل الحى على ذلك نجده فى أن مصر لعبت دور المورد للاقطان المصرية لصناعة الغزل والنسيج البريطانية فى لانكشير . ولذلك اتجه رأس المال البريطانى بصفة أساسية فى الاستثمار فى قطاعات انتاج المواد الاولية وفى دعم مشاريع الرى والصرف والمرافق وكان ذلك لخدمة الاهداف الاقتصادية للصناعه التحويلية فى البلد الأم .

هذا وقد خفت فى الآونة الاخيرة حدة مقاومة كثير من المحتكرين لقيام الصناعات التحويلية فى البلدان النامية وتزايد الاتجاه الى انشاء مراكز لهذه الصناعات فى تلك الدول وذلك اعتمادا على رخص عنصر العمل من ناحية وثانيا اعتماداد على أنه من الممكن تحقيق أرباح عاليه نتيجة توفير الانفاق على المعدات اللازمة لتنقية الجو حيث أنه فى البلاد النامية تقل أو تكاد تنعدم شروط حماية البيئة من التلوث هذا بالاضافة الى أن هذه الصناعات اصبحت تلاقى منافسة شديدة فى البلاد الرأسمالية نفسها فهى تجد فى أسواق البلاد النامية أسواقا كبيرة ، أضف الى ذلك أن قيام هذه الصناعات فى البلاد النامية يخفف من حدة مشاكل هجرة العمال الى تلك البلاد والتى أصبحت فى الآونة الاخيرة من

المشاكل الحيوية هناك .

وفى الواقع أن مثل هذا التغيير قد يؤدى الى بعض التنوع المطلوب مما قد يساهم فى تحسين وضع البلاد النامية فى تقسيم العمل الدولى من حيث مطالبة الدول النامية ضرورة اعادة " توزيع توطن الصناعه فى العالم " ولكن لا يجب ذلك أن يجعلنا نغفل أن قيام أفرع الصناعه فى البلاد النامية لا يأخذ فى المقام الأول احتياجات الدول النامية نفسها لتطور متوازن بقدر ما يأخذ فى الاعتبار كما سبق ذكره مصالح الاحتكارات العالمية .

ثانيا :

انعكاس تشوه الهياكل الانتاجية على زيادة حدة مشاكل الغذاء فى تلك البلدان . وذلك ينتج من أى الانتاج يتجه فى الاساس لتغطية احتياجات الدول الرأسماليه الكبرى من المواد الأولية مما يؤدى الى أن قطاع الانتاج الزراعى يتجه بدوره فى الاساس لتغطية احتياجات اسواق تلك البلاد ويهمل كنتيجة لذلك اشباع احتياجات الاسواق الداخلية .

ويتضح ذلك بالفعل من أن كثيرا من تلك البلاد لم تعد فى حال يسمح لها بتغطية احتياجات شعوبها من المواد الغذائية الاساسية وهذا ما أقره المؤتمر الدولى الأخير فى سنة ١٩٧٤ للغذاء من أن آلية السوق العالمى لا تضمن الوفاء باحتياجات الدول النامية من المواد الغذائية الاساسية بصورة منتظمة .

فلو علمنا أن الولايات المتحدة الامريكية تصدر ٤٨٪ من مجموع الحبوب فى العالم هذا ، واذا أضفنا اليها استراليا وكندا فيرتفع هذا الرقم الى ٦٧٫٢٪ تلك الدول التى تقوم باحتجاز رصيد من الحبوب يمكنها من التلاعب بأسعارها والمضاربة عليها . ومن الطبيعى أن يشكل ارتفاع أسعار الحبوب عبئا على موازين مدفوعات البلاد النامية ، وبذلك يتحول هذا بدوره الى عامل من عوامل الضغط السياسى على تلك الدول والامثلة على ذلك كثيرة ، فالولايات المتحدة الامريكية تصدر الحبوب بشروط معقولة لتلك الدول التى تساند

السياسة الأمريكية. (١)

ثالثا : انعكاس تشوه الهياكل الانتاجية على هيكل التجارة الخارجية

ان الجزء الأكبر من صادرات الدول النامية يتكون من المواد الأولية والتى بلغت فى سنة ١٩٧٢ ٤ر٧٥٪ من مجموع صادرات تلك البلاد .

ويؤدى ارتفاع اسعار العدد والآلات المستورده من البلاد الرأسمالية المتقدمة الكبرى من ناحية والزيادة غير المتناسبة فى أسعار المواد الخام المصدره من الدول النامية الى عجز موازين مدفوعات تلك الدول . ومن المعروف أن البلاد النامية اضيرت على مدى سنوات وسنوات من عمل ما يسمى " بمقص الاسعار " والذى مؤداه أنه منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧١ تتجه أسعار السلع الصناعية الى الارتفاع فى نفس الوقت الذى تنخفض فيه أسعار المواد الخام مما يؤدى بالطبع الى تدهور حال الدول التى تعتمد فى وارداتها فى الاساس على المواد الأولية ، أى البلاد النامية فى مواجهة الدول الصناعية الكبرى .

وأنه وان كان منذ سنة ١٩٧٢ بدأت اتجاهات الاسعار فى الاسواق الرأسمالية العالمية الى التغير لصالح المواد الأولية مع استمرار ارتفاع أسعار السلع الصناعية الا أنه منذ سنة ١٩٧٤ اتجهت أسعار كثير من المواد الأولية الى الانخفاض مرة أخرى .

وهذا يؤكد أن التقلبات فى أسعار المواد الأولية كان ولا يزال يمثل مكانا أساسيا فى مشاكل التجارة الخارجية للدول النامية .

---

(١) يرجى الرجوع الى كتاب د . اسماعيل صبرى عبد الله .
نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ـ القاهرة ١٩٧٦ ـ دار المعارف .

رابعا :

سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على المنظمات المالية العالمية مثل بنك الانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى يؤدى الى أن تصبح المعونات المالية للبلاد النامية وسيلة لربط تلك البلاد بتقسيم العمل الدولى الرأسمالى كوسيلة من وسائل الاستغلال .

ويتضح من ذلك أن الدول التى تتبع نظاما اجتماعيا رأسماليا تحصل على امكانيات أكبر من المعونات المالية الاقتصادية وعلى العكس أن دولا تحاول أن تتبع نظاما اجتماعيا مستقلا قد يصل الامر الى حد معاقبتها بالشروط المجحفة أو الحرمان فى بعض الأحيان .. ويؤكد ذلك أن ٣ر٠٣٪ من مجموع المعونات الامريكية الرسمية فى الفترة ١٩٦٩ـ ١٩٧٣ اتجه الى دول هى على وجه التحديد : فيتنام الجنوبية ـ كمبوديا ـ اسرائيل ـ أندونيسيا الغلبين وهكذا وعن طريق المعونات المالية للتنمية يفرض مسار التطور الاجتماعى فى البلاد النامية .

وباختصار نستطيع القول أن انتماء الدول النامية الى النظام الرأسمالى لتقسيم العمل الدولى هو أحد الأسباب الرئيسية لتخلف تلك المجموعة من الدول ، ويتضح ذلك من أنه فى الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ لم يتعد معدل نمو الناتج الاجمالى لهذه الدول ٥٪ وقد نعتبر هذا المعدل بالنسبة لمعدلات نمو البلاد المتقدمة فى مراحل نموها الأولى معقولا ، ولكن علينا الا ننسى ما يخفيه ذلك المعدل من .

ـ ارتفاع معدلات النمو فى بعض المناطق الناجم عن اكتشاف موارد جديدة .

ـ انخفاض معدلات التنمية فى أكثر من ٤٠ دولة الى ١٪ .

ـ تركز الزيادة فى الناتج القومى فى يد فئة قليلة من شعوب تلك البلدان .

والأرقام التالية قد تستطيع أن تعبر عن تدهور أحوال البلاد النامية أفضل بكثير مما قد يمكن لمعدلات نمو الناتج القومى التعبير عنه .

ـ أن ٧٠٪ من سكان العالم ينتمون الى العالم المتخلف ولا يحصلون على أكثر من ٣٠٪ من مجموع الدخل الاجمالى فى العالم كله بما فى ذلك دخول البلاد المنتجة للبترول .

- تحصل مجموعة البلاد النامية على ٤٪ فقط من مجموع القروض التى تمنحها المنظمات المالية للدولية .
- ينتج العالم الثالث ٧٪ فقط من الانتاج الصناعى فى العالم . وتتركز هذه النسبة فى عدد ضئيل من دول هذا العالم .
- بلغت مديونية العالم الثالث حتى سنة ١٩٧٤ ١٢٠ مليار دولار وتستقطع خدمة الديون فى العالم الثالث أكثر من ٥٠٪ من مجموع معونات التنمية من البلاد الصناعية المتقدمة[1]

والواقع اننا نستطيع أن نورد ارقاما مروعة عن عدد الوفيات فى تلك البلاد الناتج عن الفقر وسوء التغذية وعن الجهل والمرض وكلها حقائق لا يمكن تجاهلها ، وفى تقديرنا أنها ترجع لسببين رئيسيين :—

الاول : استغلال الراسمالية العالمية للبلاد المتخلفة .

الثانى : قصور استراتيجيات التنمية فى البلاد النامية نفسها والتى تفرض أساسا من البلاد الغربية والمنظمات الرأسمالية الدولية .

---

(١) انظر د . رمزى زكى الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث
الهيئة العامة للكتاب — القاهرة ١٩٧٨ .

أهم واجبات الدول النامية لتحسين وضعها في النظام الاقتصادي الدولي :

امام الدول النامية ثلاث محاور رئيسية للعمل عليها للخروج من الوضع المتدهور الذي سبق أن قمنا باستعراضه سريعا ، تلك المحاور هي :

١ـ الكفاح واستمرار الكفاح من أجل تحسين وضعها في نظام تقسيم العمل الدولي .

٢ـ تغيير استراتيجيات التنمية المطبقة في تلك البلاد نفسها .

٣ـ تدعيم التعاون والتكامل الاقتصادي بينها وبين بعضها .

والواقع ان هذه الواجبات الثلاث لا يجب النظر الى كل منها على حده وذلك لان الواحدة ترتبط بالاخرى ارتباطا وثيقا ويؤثر كل منها على الاخرى وتشكل فيما بينها عملية مستمرة ومرتبطة فيما بينها ارتباطا عضويا . وذلك في الواقع لان العلاقات الاقتصادية الدولية تنعكس فيها المشاكل الناجمة عن الاوضاع الاجتماعية والهيكل المادي للانتاج من ناحية أخرى تنعكس فيها المشاكل التي تنجم عن التغيرات الهيكلية في الاسواق العالمية والتي تنتج عن سياسات الدول الاحتكارية الكبرى .

وفيما يختص بالنقطتين الاولى والثانية يجب ان نذكر بأن الدول النامية قد حققت نجاحا كبيرا حيث أجبرت الدول الصناعية الكبرى على مناقشة ضرورة العمل على اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

وقد كانت نقطة البدء في ذلك مؤتمر دول عدم الانحياز الرابع في الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ . فقد طالب المؤتمر باسم دول عدم الانحياز بانعقاد دوره خاصة للامم المتحدة لمناقشة مشاكل المواد الاولية وارتباطها بمشاكل التنمية في البلاد النامية بصفة عامة (١) .

---

(١) لمزيد من التفاصيل الخاصة بالاجراءات والقرارات التي اتخذت بخصوص تلك المشكلة يرجى الرجوع الى المرجع السابق للدكتور اسماعيل صبري عبد الله .

ورغم تقديرنا للجهود التى بذلت حتى الان فى ذلك المجال واعتبارا ان مناقشة تلك المشكلة فى اطار اعمال الامم المتحدة يعد كسبا لاشك فيه الا أننا نود ان نذكر بأنه ليس من البعيد المبالغة فى تقدير نتائج تلك المقررات والتوصيات ذلك أن تلك المقررات احتوت على وجود تناقضها السياسات الفعلية للدول الرأسمالية الكبرى • هذا بالاضافة الى أن هناك مسائل أساسية مثل برنامج المواد الاولية وكذلك جدولة الديون لم يصل فيها الى اتفاق فى الرأى وانعكس ذلك فى مؤتمر التجارة والتنمية الرابع للامم المتحدة (انكتاد) فى فبراير ١٩٧٥ الذى عقد فى نيروبى حيث لم يتم التوصل فى ذلك المؤتمر الى اتفاق فيما يتعلق بكثير من المسائل الاساسية • والذى يهمنا هنا أن نذكر به هو أن مطلب الدول النامية اقامة نظام اقتصادى دولى جديد هو احد صور الكفاح من اجل الاستقلال الاقتصادى لتلك الدول والذى من شأنه أن يحسن اوضاعها فى السوق العالمى ويخفف من وطأة استغلال الدول الرأسمالية الكبرى لها •

وهنا لا يخفى علينا العلاقة المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للدول النامية من ناحية والعلاقات الاقتصادية الدولية من ناحية اخرى • ولى تقديرنا أن العوامل الداخلية وليست الخارجية هى العامل الفيصل فى هذا الصدد • وهكذا نجد أن وضع البلاد النامية فى النظام الاقتصادى العالمى يتحدد فى المقام الاخير بقدرة تلك البلاد على استغلال امكانيات تطورها الاقتصادى والاجتماعى وذلك يتطلب بلاشك اعادة التفكير فى استراتيجيات النمو المتبعه بها •

ثالثا :

التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلاد النامية كواحد من أهم واجبات تلك البلاد لتحسين وضعها فى النظام الاقتصادى العالمى •

ان التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلاد النامية بعضها وبعض يعتبر بصفة عامة ضرورة موضوعية حتمية لعملية مستمرة طويلة الاجل ، انها أداة هامة فى تقوية وتدعيم

الاستقلال الاقتصادى والسياسى لهذه البلاد .
ومن هنا تعتبر عاملا فعالا فى حركات التحرر الوطنى وبالتالى عاملا من عوامل القضاء على وضعها غير المتكافىء فى النظام الاقتصادى الدولى الرأسمالى القائم .

هذه العملية رغم صورها الموجودة حاليا والمتعددة الا انها لازالت لا تلعب الدور العملى المرجو منها فى الحياة الاقتصادية لهذه الدول ويرجع ذلك الى عديد من العوامل الاقتصادية والسياسية . هذه الحقيقة لا داعى لان تدهشنا اذا ما حاولنا استعراض المعوقات التى تقف أمام نجاح محاولات التعاون والتكامل بين هذه البلاد بعضها وبعض . أولى هذه العوامل يبدو واضحا فى حجم وهيكل واتجاهات العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين هذه البلاد حيث تصدر هذه البلاد فى الاساس مواد اولية وتتشابه هياكل وارداتها ، كما أنها تقوم بالاستيراد من نفس الدول تقريبا . أضف الى ذلك ان حجم التجارة بين هذه البلاد بعضها وبعض يكاد يكون منعدما او هو أقل ما يمكن . وفى حالة قيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول بعضها وبعض فانها تتمثل فى الاساس فى التجارة الخارجية فقط الا فيما يتعلق بعلاقات الاقراض التى تقوم بها بعض البلاد المصدرة للبترول . حتى مكونات التبادل السلعى بين هذه البلاد لا تخدم سواء من الناحية الكمية أو النوعية احتياجات هذه الدول من البلاد الصناعية الرأسمالية .

بالاضافة الى ما سبق ذكره فانه من العوامل الهامة التى تصعب من عمليات التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلاد النامية هو الاختلاف فى درجات التطور فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء لاى شكل من اشكال التعاون والتكامل الاقليمى . وانه لمن المعروف ان نوع علاقات الانتاج السائدة هو الذى يحدد المحتوى الاجتماعى للتكامل . أى انه لا يكون من الصعب تحديد مضمون وأهداف اى عملية تكاملية اذا ما كان هناك وحدة فى علاقات الانتاج الاجتماعية السائدة اى ما اذا كانت علاقات انتاج اشتراكية أو رأسمالية . ففى هذه الحالة نكون بصدد تكامل اشتراكى او تعاون رأسمالى . وعلى

العكس من ذلك فانه من الصعب بمكان تحديد المضمون الاجتماعى والاهداف الاقتصادية لاى تعاون او تكامل بين مجاميع الدول النامية . حيث تتفاوت اتجاهات هذه الدول بعضها عن بعض وتختلف مواقفها اختلافا بينا نتيجة لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى كل منها .

هذا ولا يفوتنا هنا أن نؤكد أنه اذا كنا نعتقد ان تعاونا اقتصاديا بين دول — تختلف فى الانظمة الاجتماعية يمكن ان يؤدى الى القضاء على التخلف والى اقامة صناعات والى تطور قوى الانتاج وانه قد يؤدى ايضا الى اعادة تنظيم القطاع الزراعى وبالتالى الى تخفيف التبعية للنظام الرأسمالى الا انه من المؤكد ايضا ان " التكامل " لا يمكن ان يكون الا بين دول ذات نظام اجتماعى واحد . ان عمليات التكامل الاقليمى يقف فى سبيل نجاحها بالاضافة الى ما ذكر الاختلاف البين فى الانظمة السياسية الحاكمة فى مختلف الدول التى تدخل فى هذا التعاون أو التكامل .

والواقع أن التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية تؤثر عليه عوامل خارجية واخرى داخلية نذكر منها على سبيل المثال :

- موازين القوى السياسية فى داخل كل دولة على حدة .
- المواقف المذهبية لقادة الدول الداخلة فى نطاق هذا التكامل .
- قدرة قادة احدى الدول او غيرها من فرض تأثيره على المؤسسات التنظيمية .
- موازيه القوى الدولية .
- محاولات الامبريالية العالمية استغلال الاتجاهات نحو تعاون وتكامل هذه الدول لمصلحتها الخاصة .

لقد شهد العالم محاولات للتعاون والتكامل الاقتصادى بشكل او بآخر فى امريكا الوسطى والجنوبية وجنوب شرق آسيا وفى مناطق متعددة من القارة الافريقية وفى المنطقة

العربية (١) .

ان ما يهمنا فى الواقع من تلك التجارب هو التجربة العربية فى مجال التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلاد النامية بعضها وبعض . حيث سنحاول أن نستعرض تلك المحاولات على طريق التكامل العربى بحيث نستطيع فى النهاية أن نضع تقييما للتجربة العربية فى ذلك المجال لنستخلص منها معوقات التكامل الاقتصادى العربى من ناحية والعوامل التى تساعد على انجاح تجربة التكامل فى تلك المنطقة وذلك فى محاولة لاستخلاص اسس نجاح التكامل الاقتصادى العربى .

التعاون والتكامل الاقتصادى العربى :

محاولات على طريق التعاون والتكامل العربى :

لقد تمت فى الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقليمى وذلك بهدف حل مشكلات تلك المنطقة الاقتصادية والاجتماعية .

وقد شهد الوطن العربى نماذج عديده لاشكال ذلك التعاون والتكامل منها :

— الاتفاقات الثنائية بين بلدين عربيين والاتفاقات الجماعية والتى يمتد أثرها الى اكثر من بلدين وقد تعددت هذه الاتفاقات وسمحت بايجاد روابط أوثق بين أقطار متقاربه جغرافيا أو سياسيا واعتمدت على مبدأ التفضيل الجزئى والذى يعتبر أول درجات الاندماج الاقتصادى والذى يقف اثره عند حد التخفيف من وطأة القيود الواردة على العلاقات الاقتصادية التى تربط بين عدد معين من البلاد ، دون ان يكون هدفه التحرير الكامل للتجارة الاقليمية .

— الوحدة الاقتصادية بين اثنين او اكثر من الاقطار العربية ، وقد شهد الوطن العربى نموذج الوحدة الاقتصادية السورية ـ اللبنانية التى انتهت عام ١٩٥٠ بالانفصال ، والوحدة السورية المصرية التى انتهت بانفصال سورية عن الجمهورية

(١) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الى كتاب د . احمد الغندور . المرجع السابق .

العربية المتحدة عام ١٩٦١ .

- الاتفاقات الجماعية فى نطاق جامعة الدول العربية ، حيث تم بصورة أساسية اقرار اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم الترانزيت واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال عام ١٩٥٣ ، ومن ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية والتى وافق عليها المجلس الاقتصادى فى ١٩٥٧/٦/٣ وقد وافق مجلس الوحدة الاقتصادية وهو الجهاز الذى اسند اليه اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ تلك الاتفاقيات على انشاء السوق العربية المشتركة فى ١٩٦٤/٨/١٣ .

أولا : اتفاقيات التفضيل الجزئي

عقدت البلاد العربية فى هذا النطاق عديدا من الاتفاقيات الثنائية والجماعية أيضا ، منها اتفاقيات للتجارة والدفع وذلك لتنشيط التجارة الاقليمية كما تضمنت ايضا اتفاقيات خاصة بتشجيع انتقال عناصر الانتاج فيما بينها .

١ــ الاتفاقيات الثنائية :

منذ اوائل الخمسينات والبلاد العربية تتعامل فيما بينها بالاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع كأداة لتنشيط التجارة الاقليمية وكانت هذه الاتفاقيات هى السائدة اما الاتفاقيات الثنائية الخاصة بتشجيع انتقال عوامل الانتاج فقد كانت محدودة :

وبالنسبة لاتفاقيات التجارة والتى تهدف كما سبق وأن ذكرنا الى تنشيط التجارة بين البلدين فانها تنص على تخفيف او ازالة بعض القيود الموضوعة على تدفق السلع بين البلدين طرفى الاتفاقية مثل تخفيض او الغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض انواع السلع التى تنتج فى أحد البلدين وذلك عند استيرادها فى البلد الاخر . أى ان اتفاقيات التجارة الثنائية بين البلاد العربية تمنح السلع المحلية المنتجه فى كل من البلدين طرفى الاتفاقية معاملة تفضيلية عند دخولها البلد الاخرى ، هذه المعاملة التفضيلية التى تتلخص فيما تقرره من تخفيض او اعفاء من الرسوم الجمركية مع تسهيل الاجراءات الادارية .

وتتضمن أغلب هذه الاتفاقيات حصر السلع التى تتمتع بالتخفيض او الاعفاء من الرسوم الجمركية فى جداول . الا ان بعض هذه الاتفاقيات يتضمن تقرير اعفاء عام لمجاميع من السلع كالسلع الزراعية او الحيوانية مع استثناء سلع معينة . وقد تتحدد السلع الصناعية التى تتمتع بالتخفيض او الاعفاء . هذا وقد تضمن عدد من الاتفاقيات الثنائية تقرير اعفاء عام لجميع السلع وذلك مثل ما حدث فى اتفاق مصر وسوريا فى ٣١ اغسطس

١٩٥٨ وذلك باعتبارهما اقليمى الجمهورية العربية المتحدة .

هذا ويتراوح التمييز الجمركى فى الاتفاقيات محل البحث من ٢٥٪ الى ١٠٠٪ من قيمة الرسم الجمركى الذى يفرضه البلد المستورد .

وفى مجال المعاملة التفضيلية فى القيود الادارية مثل الاعفاء من اجازات الاستيراد والتصدير وقيود الرقابة على النقد فان هذه الاتفاقيات كثيرا ما لا تقرر اى تمييز للسلع المتبادلة من حيث الخضوع للقيود الادارية . هذا واذا ما تم اى نوع من التمييز الادارى فان ذلك يشمل فقط الاعفاء من الحصول على اجازات الاستيراد والتصدير دون الاعفاء من قيود الرقابة على النقد . كما يتضمن النص على العودة الى العمل بهذه الاجازات فى حالة الظروف الاستثنائية .

هذا ويلاحظ ان اتفاقيات التجارة الثنائية والتى تشتمل على اعفاء عام من الرسوم الجمركية لا تتضمن فى الغالب اية معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالقيود الادارية وانها تقرر الاعفاء من شرط الحصول على اذون الاستيراد والتصدير فقط لبعض السلع المعينة .

ويمتد العمل عادة بمثل هذه الاتفاقيات لمدة سنة يتجدد تلقائيا الا اذا أخطر أحد الطرفين الاخر برغبته فى عدم التجديد ويتم ذلك الاتفاق قبل انتهاء العام بمدة معينة . ويسرى العمل فى بعض الاتفاقيات الحديثة لمدة سنتين .

هذا عن اتفاقيات التجارة الثنائية ، أما فيما يتعلق باتفاقيات الدفع الثنائية فان الهدف من عقدها هو التخفيف مما يؤدى اليه الاخذ بنظام الرقابة على الصرف بين البلدين من تقييد لحجم التبادل التجارى فيما بينهما . وهى تشجع بذلك التبادل التجارى حيث ان تسويات المعاملات التجارية وفقا لتلك الاتفاقيات لا يتم بعملات اجنبية قابلة للتحويل . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان تسوية الرصيد المدين يتم خلال مدة معينة فى

خلالها يعتبر هذا الرصيد بمثابة قرض من البلد ذات الفائض الى بلد العجز ٠
ففى واقع الامر تتم تسوية الديون الناشئة عن المعاملات التجارية او المعاملات الجارية بين البلدين طرفى الاتفاق دون حاجة الى استخدام عملات دولية قابلة للتحويل ولكنها تتم عن طريق اجراء المقاصة بين حقوق كل من البلدين طرفى الاتفاق وديونه الناشئة عن المعاملات المشار اليها ٠ ففى نهاية مدة الاتفاق يلزم الطرف ذو الرصيد المدين عادة بتسوية ديونه بعملة قابلة للتحويل وينص الاتفاق على حد أعلى للمديونية وعلى مدة معينة يجب خلالها تسوية الرصيد المدين ٠

هذا وقد عقدت اتفاقيات الدفع الثنائية بين عدد من البلاد العربية نذكر منها على سبيل المثال :

- اتفاقية الدفع الثنائية بين كل من مصر والعراق فى ١١ نوفمبر ١٩٥٨ وفى ١٠ فبراير ١٩٦٤ الذى عدل بعد ذلك ببروتوكول فى ١٩٦٧/٧/٢٧ ٠
- اتفاقية الدفع الثنائية بين كل من مصر وسوريا فى ١٩٦٧/١/٢٩ واتفاق ١٩٦٧/٦/٨ والذى عدل ببروتوكول اول مايو ١٩٦٩ ٠
- البروتوكول الخاص بانتقال رؤوس الاموال والاستثمارات بين العراق ودولة الكويت فى ١٩٦٤/١٠/٢٥ ٠

وبروتوكول ١٩٦٧/٨/٢٧ بشأن التنسيق الصناعى وتسهيل انتقال الاشخاص بين العراق وسوريا ٠

ويلاحظ باستعراض نصوص هذه الاتفاقيات المذكورة انها تقرر :

- تسوية المعاملات الجارية عن طريق المقاصة بين حقوق وديون كل من البلدين دون حاجة الى استخدام عملات قابلة للتحويل ٠
- السماح بان تتجاوز ديون احد البلدين حقوقه بقدر معين لم يزد فى اى منها عن ١٫٥ مليون جنيه استرليتى ٠
- يسوى الرصيد المدين خلال فترة معينة من تاريخ التصفية الدورية للمعاملات محل

الاتفاق او تاريخ ظهور الرصيد المدين وذلك بتصدير بضائع او أداء خدمات او عملة قابلة للتحويل .

— سريان هذه الاتفاقيات لمدة سنة تتجدد تلقائيا لمدد سنوية اخرى ما لم يظهر أحد الطرفين رغبته في الغائها قبل ثلاثة اشهر من نهاية السنة .

سبق ان اشرنا الى ان الاتفاقيات الثنائية قد تكون اتفاقات تجارة او دفع او اتفاقات تسهيل انتقال عناصر الانتاج .

وفيما يتعلق بالنوع الاخير فالملاحظ ان جهود البلاد العربية في سبيل تشجيع انتقال عناصر الانتاج فيما بينها كانت اقل بكثير من تلك التي تشجع التجارة الاقليمية ونلاحظ ذلك في الاتفاقيات التي عقدت بين العراق وسوريا مثلا في شأن تسهيل انتقال الاشخاص بينهما او في الاتفاق بين العراق والكويت بشأن تشجيع رؤوس الاموال فلم تتعد المعاملة التفضيلية تقرير احلال البطاقة الشخصية محل جواز السفر والسماح لرعايا كل من البلدين بالانتقال فيما بينهما والاقامة بحرية تامة .

٢— الاتفاقيات الجماعية :

أبرمت في نطاق الجامعة العربية مجموعة من الاتفاقيات الجماعية بقصد توثيق اواصر الاندماج الاقتصادي العربي اهمها :

١— معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في ١٣ ابريل عام ١٩٥٠ بين كل من سوريا والسعودية ولبنان ومصر واليمن والعراق والاردن .

٢— اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت وقد عقدت الاتفاقية في ٧ سبتمبر عام ١٩٥٣ بين كل من الاردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر والسعودية واليمن .

٣— اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال وقد عقدت في عام ١٩٥٣ بين كل من الاردن وسوريا والعراق والسعودية ولبنان ومصر وليبيا واليمن .

٤- اتفاقية انشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى العربى وقد عقدت فى عام ١٩٥٧ بين كل من الاردن والسودان وسوريا والعراق والسعودية ولبنان وليبيا ومصر واليمن . وقد تحددت اغراض المؤسسة بالتنمية الاقتصادية فى البلاد العربية الاعضاء وذلك بتشجيع المشروعات الانتاجية للحكومات والهيئات والافراد على النمو المضطرد سواء باقراضها او ضمان قروضها أو المساهمة فيها أو اعداد الدراسات الفنية لها على ان يتم ذلك بضمان الحكومات التى تقوم فيها هذه المشروعات .

٥- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين كل من الاردن وتونس والسودان والعراق والسعودية وسوريا ومصر ولبنان وليبيا واليمن والمغرب والكويت .

٦- انشاء السوق العربية المشتركة بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٦٤ وصدقت عليها كل من مصر وسوريا والعراق والاردن والكويت وتهدف السوق العربية المشتركة الى تحقيق الاهداف التى أشارت اليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية والتى تستمد اليها ثانية كما ان قرار انشاء السوق يمهد لقيام اتحاد جمركى بين الدول الاعضاء وذلك بتثبيت الحواجز الجمركية وتنظيم الضرائب الداخلية التى لها اثر على الرسوم الجمركية والغاء رسم التصدير وتخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الاخرى تمهيدا لالغائها ..

اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم الترانزيت :

تضمنت الاتفاقية احكاما عديدة ترتبط جميعها بهدف تسهيل التبادل التجارى فيما بين البلاد الاطراف واهم الاحكام التى تضمنتها الاتفاقية :

١- اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية اعفاء كاملا . وهذه المنتجات تدرج بالجدول (١) الملحق بالاتفاقية .

٢- تقرير معاملة تفضيلية لبعض السلع الصناعية وذلك بتقرير تخفيض الرسوم الجمركية

على هذه السلع بنسبة ٢٥٪ .

والجدول (ب) الملحق بالاتفاقية يتضمن بيان هذه السلع .

٣ـ عدم خضوع المنتجات الزراعية والحيوانية المنتجة فى أحد البلاد والاطراف والمستوردة فى بلد آخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الاولية فى البلد المستورد .

٤ـ نصت الاتفاقية على اطلاق حرية نقل الترانزيت بجميع وسائل النقل مع توصية البلاد التى يهمها موضوع الترانزيت بوضع اتفاق مفصل فيما بينها لتنظيمه .

هذه البلاد هى فى الواقع سوريا ولبنان والاردن والعراق والسعودية .

٥ـ تتعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث اجازات (أذون) الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية .

٦ـ وذلك كله مع عدم الاخلال بما تتضمنه الاتفاقيات الثنائية القائمة او المستقبلة .

ولقد كانت هذه الاتفاقية عند وضعها بداية معقولة ولكن كان من الضرورى ان تتطور تطورا يساير التغير المستمر فى الاقتصاديات العربية من ناحية وازدياد الحاجة الى التعاون الاقتصادى العربى من ناحية اخرى . ولكى تساير هذه الاتفاقية ما ذكرناه من الاعتبارات كان من الضرورى ان تشتمل تطويرا لنسب التفضيل الممنوحه للبضائع العربية بحيث تزداد هذه النسب مع الوقت وبحيث تنتقل السلع من تفضيل اقل الى تفضيل اكثر وبحيث تزداد المواد المدرجة بجداول الاتفاقية لكى تستوعب السلع التى أصبح فى الامكان انتاجها فى كثير من البلاد العربية بعد وضع الاتفاقية موضع التنفيذ . والواقع انه لم يحدث فى هذا المجال أى تطور فعلى يذكر فقد وقع بروتوكول لتسهيل ادخال السلع الجديدة الى جداول الاتفاقية وجعل ادخالها خاضع فقط لموافقة السلطات التنفيذية دون السلطات التشريعية . غير ان ادخال اى سلعة الى جداول الاتفاقية ظل عملية صعبة ومعقدة وبطيئة بحيث فقدت الدول المختلفة الامل فى امكان ادخاله اى سلعة جديدة .

وتشجيعا للتنمية الصناعية فى البلاد العربية كان واجبا على تلك الاتفاقية مراعاة ان يكون مفهوم السلع العربية الصنع هى التى تكون نسبة المواد الاولية واليد العاملة العربية بها ليس كما نصت الاتفاقية على ان تكون ٥٠٪ ولكن اقل من ذلك كأن تكون ٤٠ أو ٣٠ بالمائة مثلا وذلك لان منطق التطور يعنى بالنسبة للبلاد النامية الانتقال من التصنيع الجزئى الى زيادة نسبة التصنيع المحلى وحتى يصبح التصنيع المحلى غالبا ومن الجدير بالذكر ان ذلك يتحقق كلما توفرت اسواق لاستيعاب هذه المنتجات .

ومن اهم العقبات التى واجهتها هذه الاتفاقية هى عقبة القيود الادارية وذلك لان كثيرا من البلاد العربية ونظرا للاوضاع الاقتصادية بها تعتمد على نظام تراخيص الاستيراد والتصدير فى تجارتها الخارجية وهكذا طبق هذا النظام بالنسبة للسلع المنتجة فى بلاد عربية بل والمدرجة فى جداول الاتفاقية .

وقد كانت هناك محاولتان لتطوير هذه الاتفاقية هما :

أولا : أن يوضع نص على ان الاعفاء من القيود الادارية هو الاصل والخضوع لهذه الرسوم هو الاستثناء . وطلب من كل دولة ان تحدد السلع التى ترى اخضاعها للقيود على سبيل الاستثناء فجاءت الاستثناءات جامعة لكل سلع التعريفة الجمركية ولم تتم المحاولة .

ثانيا : اقتراح التدرج بالاعفاء من القيود الادارية بحيث يتحقق هذا الاعفاء على السلع كلها فى عشر سنوات ولم تنجح ايضا هذه المحاولة .

والواقع ان العجز عن تطوير هذه الاتفاقية جعل الاهتمام بتطوير التجارة الخارجية يزيد التركيز على العمل بالاتفاقيات الثنائية والتى سبق الكلام عنها هذه الاتفاقيات التى لا تتلاءم مع حاجات التطوير الاقليمى وقد أدى اللجوء الى تلك الاتفاقيات الى ركود فى مجال التطور الجماعى وان كان قد تحقق تقدم فى التفضيل فى مجال الاتفاق الثنائى الا ان معظمه كان قصير العمر نظرا لارتباطه بظروف سياسية معينة قابلة للتغيير .

اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال (١)

تهدف الاتفاقية الى امرين : تسهيل تسوية المعاملات الجارية وتشجيع انتقال رؤوس الاموال بين البلاد العربية .

وقد قضت الاتفاقية فيما يتعلق بتسديد المعاملات الجارية بان تقوم الدول المتعاقدة بتسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية الى بقية البلدان المتعاقدة وبمنح هذه المدفوعات اقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية .

وأضافت الاتفاقية ان يكون تنفيذ احكامها فى هذا الشأن فى حدود امكانيات الدول المتعاقدة ووفقا لانظمة تحويل العملات الخارجية وانظمة الاستيراد المطبقة فى البلاد المعنية . وواضح ان هذا النص الاخير يجرد الاتفاقية من اية فعالية فى ميدان تسهيل المدفوعات الجارية بين البلدان المتعاقدة .

اما بالنسبة لما يتعلق بشأن تيسير انتقال رؤوس الاموال بين البلاد الاعضاء فقد الزمت الاتفاقية الحكومات العربية الاطراف بأن تجيز انتقال رؤوس الاموال تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من الاشتراك فى مشروعات التنمية الاقتصادية التى يتفق عليها بين الاطراف اصحاب العلاقة وذلك فى نطاق القواعد التى تضعها كل دولة لحماية رؤوس الاموال التى انتقلت اليها من التسرب خارج البلاد العربية المنضمة للاتفاقية . وتضمن حكومات الدول المنقولة اليها رؤوس الاموال استعمالها فى هذه المشروعات . وهكذا لم يكن موقف الاتفاقية من تيسير انتقال رؤوس الاموال بأفضل من موقفها بشأن تيسير المدفوعات الجارية .

---

(١) د . احمد الغندور المرجع السابق .

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

لقد أصبح واضحا منذ عام ١٩٦٠ تقريبا أن اتفاقية تسهيل التجارة والترانزيت بين الدول العربية لم تعد تساير حاجات العلاقات الاقتصادية العربية وذلك لأنها اتفاقية تجارية فحسب ومن الواجب بالطبع توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية العربية لتشمل ما هو أكثر من التجارة الخارجية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان هذه الاتفاقية كما سبق الاشارة عجزت عن أن تتطور .

وهكذا جرى نقاش طويل سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦١ حول اعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية ومشروع بديل قدمه العراق لتطوير اتفاقية التجارة والترانزيت وذلك بزيادة التفضيل الجمركى وتوسيع الجداول وازالة القيود الادارية بالتدرج والعمل على تنسيق سياسات التجارة الخارجية للدول العربية وتهيئة الظروف اللازمة لايجاد منطقة جمركية خاصة بها أى منطقة للتجارة الحرة .

وقد ارتبط الجدل حول هذه الأمور مع الاعتبارات السياسية السائدة فى ذلك الحين فى البلاد العربية حيث ساد التوتر فى ذلك الوقت بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق ولم توافق الجمهورية العربية المتحدة على فكرة تطوير اتفاقية التجارة والترانزيت وأصرت على ضرورة التوقيع والتصديق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وجعل تطوير التبادل التجارى جزءا من تطبيقها .

وترمى اتفاقية الوحدة الاقتصادية الى اقامة وحدة اقتصادية بين الدول الاطراف المتعاقدة وهم مصر وسوريا والكويت والعراق والاردن والجمهورية العربية اليمنية والسودان .

وتتم هذه الوحدة بالغاء القيود على العلاقات الاقتصادية فيما بينها واحاطتها بسياج جمركى موحد فى مواجهة العالم الخارجى مع تنسيق سياساتها الاقتصادية على اختلاف أنواعها .

وقد تضمنت المادة الاولى من الاتفاقية ما يعمل على اقامة وحدة اقتصادية بين البلاد العربية وذلك بأن تضمن للدول ورعاياها على قدم المساواة :

ـ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال ٠
ـ حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والاجنبية ٠
ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى ٠
ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية ٠
ـ حقوق التملك والايصاء والارث ٠

وتحقق البلاد العربية هذه الاهداف عن طريق : (١)

١ـ جعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة فى كل منهما ٠
٢ـ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها ٠
٣ـ توحيد أنظمة الترانزيت ٠
٤ـ عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة ٠
٥ـ تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة فى الزراعة والصناعة والتجارة والمهن شروطا متكافئة ٠
٦ـ تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى ٠
٧ـ تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية وسائر الضرائب والرسوم الاخرى، المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل تكافؤ الفرص
٨ـ تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها فى بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها ٠
٩ـ توحيد أساليب التصنيف والتبويب الاحصائية ٠
١٠ـ اتخاذ أية اجراءات أخرى تلزم لتحقيق هذه الوحدة ٠

---

(١) د ٠ برهان الدجانى ـ العلاقات الاقتصادية الدولية فى الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ٠

هذا وقد اسندت الاتفاقية الى مجلس الوحدة الاقتصادية مهمة تنفيذها وهذا المجلس عبارة عن هيئة دائمة ومقره القاهرة وتتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات ولكل دولة صوت واحد

ويتفرع من هذا المجلس لجان دائمة ومؤقتة واللجان الدائمة هي :-

- اللجنة الجمركية لمعالجة الشئون الجمركية والفنية والادارية .
- اللجنة النقدية والمالية لمعالجة شئون النقد والصرف والضرائب والرسوم والشئون المالية الاخرى .
- اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشئون الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والضمان الاجتماعي .

ويكون لمجلس الوحدة الاقتصادية مكتب فني دائم مهمته البحث وعرض المقترحات .

أما تنفيذ الاتفاقية فيتم على مراحل غير محددة بزمن ويطلب من مجلس الوحدة الاقتصادية أن يضع خطة عملية لمراحل التنفيذ وأن يحدد الاجراءات التشريعية والادارية والفنية لكل مرحلة وذلك تقديرا من واضعي الاتفاقية أنه يتعذر مع ما اتسمت به احكام هذه الاتفاقية من طموح وما يقتضيه تنفيذها من احداث تغييرات شاملة في البنيان والسياسات الاقتصادية للدول المتعاقدة وضع جميع احكامها موضع التنفيذ في الحال ومن ثم فقد اتبعت الاتفاقية كما ذكرنا مبدأ التدرج في تحقيق الوحدة المنشودة على أن يتم تنفيذ الاتفاقية على مراحل بما أمكن من السرعة .

والواقع أن مجلس الوحدة الاقتصادية قد جابه منذ تأسيسه مشاكل كثيرة متعلقة بصلاحياته فقد كانت الفكرة الاولى في انشائه والتي وضعها الخبراء هي أن يتمتع هذا المجلس بهذه الصلاحيات بجانب أن يكون متفرغا .

- صلاحية اتخاذ القرارات لا التوصيات .
- أن تكون قراراته ملزمة (والموافقة على هذه القرارات بأغلبية الثلثين) .

— لكل دولة صوت واحد فى المجلس .

وقد حاول المجلس أن يؤكد على هذه الصلاحيات وأن يؤكد أن مهمته ليست دراسية بل هى مهمة اتخاذ قرارات توضع فورا موضع التنفيذ وحاول المجلس أن يثبت الصفة الالزامية لقراراته الا أنه من الناحية العملية يصعب تصور أن الالزام يتم عن طريق اصدار قانون أو دستور فحسب ولكن فى حالتنا هذه يتم ذلك عندما ينشأ قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين الدول العربية بشكل فى حد ذاته ضغطا قويا على كل دولة عضو بأن تلتزم بمبدأ الالتزام .

وقد قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ تأسيسه على انجاز الاعمال التالية : (١)

أولا : وضع لنفسه نظاما دائما وميزانية .

ثانيا : درس وأقر انشاء السوق العربية المشتركة والتى سيأتى الحديث عنها بعد ذلك .

ثالثا : أعد ونشر القوائم التى تشتمل على القيود والرسوم والضرائب الجمركية والرسوم الداخلية المطبقة على المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية والرسوم التى تستوفى مقابل خدمات وكذا القوائم المتعلقة بالمنتجات الوطنية التى تتمتع بدعم .

رابعا : بحث المجلس قوائم السلع المستثناه من أحكام السوق والمقدمه من كل دولة وفقا للمادة الرابعة عشرة التى نصت على أنه يحق لكل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة التقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها أو من التخفيض المطبق عليها فى الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لاسباب جبرية مبررة ولمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية معينه لاتتجاوز مراحل التدرج . وقد قام فعلا باقرار استثناء مجموعة كبيرة من السلع الا أن تعارض هذا مع روح الاتفاقية جعلته يعود فيلغى هذه الاستثناءات الا بعضا قليلا منها وفى السلع التى تشكل ايراداتها الجمركية موردا هاما للحكومة . هذا وتنازلت معظم الدول عن الاستثناءات والتى سبق وأن طالبت بها .

---

(١) د . ابراهيم الدجانى ، المرجع السابق

خامسا : بشأن انتقال الاشخاص أقر المجلس اصدار بطاقة شخصية (هوية) موحدة لرعايا بلاد الوحدة الاقتصادية العربية تجيز لهم الانتقال فيما بين هذه البلاد بمجرد ابرازها وبالنسبة للاقامة فهى تمنح فقط بعد الحصول على اذن عمل من البلاد التى انتقل اليها •

السوق العربية المشتركة :

يعتبر قرار انشاء السوق العربية المشتركة والذى اقره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أخطر القرارات فى سبيل تنفيذ اتفاقية الوحدة الأقتصادية حيث يشكل ذلك قفزة ضخمة فى مجال التعاون الاقتصادى العربى •

ويحمل القرار أهداف السوق

- بحرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية •
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى •
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية •

وهكذا نجد أن اهداف السوق العربية هى تحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية باستثناء حقوق التملك والابناء والارث والواقع أن قرار انشاء السوق العربية المشتركة تضمن أحكاما تعتبر فيما يتعلق بتحرير تحركات السلع تحسينات على الاتفاقية العربية لتسهيل التجارة والترانزيت والتى سبق الحديث عنها •

هذه التحسينات هى :—

١— منع فرض أى زيادة فى القيود الادارية وضرائب الاستيراد والتصدير على كافة السلع الصناعية والزراعية والطبيعية منذ وقت تطبيقها •

٢— عدم خضوع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الاطراف المتعاقدة لرسم تصدير جمركى •

٣ـ منع الدول الاعضاء من منح أى دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية الى الاطراف المتعاقدة عندما يكون هناك انتاج مماثل فى البلد المستورد للسلعه التى منح الدعم لها ٠

٤ـ اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات المدرجة فى الجدول (أ) الملحقه باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عند تبادلها فيما بينها والرسوم والضرائب الأخرى ٠

٥ـ أعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التى لم تكن قد أعفيت فى اتفاقية عام ١٩٥٣ (١) من الرسوم الجمركية بمعدل ٢٠٪ سنويا ابتداء من عام ١٩٦٥ حتى تصل الى حد الاعفاء الكامل فى أول عام ١٩٦٦ ٠

٦ـ تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاخرى المفروضة على السلع الصناعية والتى يكون منشؤها أحد الاطراف المتعاقدة بواقع ١٠٪ سنويا تبدأ من أول عام ١٩٦٥ ٠ وبذلك فان السلع الصناعية التى لم تكن متمتعة بأية أفضلية تكون محرره من القيود الجمركية بعد ١٠ سنوات والسلع التى كانت متمتعة بتخفيض جمركى قدره ٥٠٪ (جدول ح الملحق باتفاقية عام ١٩٥٣) ستحرر كلها من الرسم بعد خمس سنوات والسلع التى كانت متمتعة بتخفيض جمركى قدره ٢٥٪ (جدول ب من اتفاقية ١٩٥٣) ستحرر كلها بعد سبع سنوات الا أن المجلس قد عاد وقرر فى دورته الثانية عشر فى ١٩/٥/١٩٦٨ الاسراع بمعدل تحرير التبادل التجارى من الرسوم الجمركية والقيود الادارية فتقرر أن ترفع بالنسبة لمنتجات جدول (ب) ابتداء من أول عام ١٩٦٩ نسبة الاعفاء الجمركى من ١٠٪ الى ٢٠٪ والى ١٥٪ ابتداء من أول عام ١٩٧٠ بحيث يتم الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية فى أول عام ٧٠ بدلا من يولية ١٩٧١ ٠

وبينما حددت اتفاقية عام ١٩٥٣ السلع الوطنية بانها السلع التى لايقل الجزء المحلى

---

(١) اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية ٠

فيها عن ٥٠٪ نجد أن تعريف السلع الصناعية فى قرار انشاء السوق هى تلك السلع التى لاتقل كلفة الانتاج المحلى الداخله فى صنعها عن ٤٠٪ من كلفة الانتاج هذا وتعتبر الموارد المستورده التى منشؤها أحد الاطراف المتعاقدة عندما تدخل فى الصناعة مواد محلية .

أما فيما يختص بالقيود الادارية فقد تضمنت أحكام السوق النص على أن تعمل الدول الاطراف المتعاقده على أن تحرر المنتجات الزراعية من هذه القيود خلال خمس سنوات يبدأ من أول عام ١٩٦٥ وبواقع ٢٠٪ من هذه المنتجات كل سنة وعلى أن تحرر المنتجات الصناعية خلال عشر سنوات وبواقع ١٠٪ من هذه المنتجات كل سنة .

هذا وقد عاد المجلس وقرر أن ترفع ابتداء من أول عام ١٩٦٩ نسبة الاعفاء من القيود الادارية من ١٠٪ الى ٢٠٪ بالنسبة لجميع السلع الصناعية بحيث يتم الاعفاء الكامل فى ١٩٧٠/١/١ بدلا من ١٩٧٤/١/١ .

وقد عرفت القيود الادارية بأنها تلك القيود التى تطبقها أية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة على مستوردا تها بما فى ذلك منع الاستيراد والتصدير أو تقييدهما بحصص معينة وفرض الاجازات وما الى ذلك من القيود على المبادلات التجارية .

هذا ولضمان عدم تحلل الدول الاطراف من الالتزامات التى يفرضها قيام السوق فقد روعى الزامهم بعدم فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المتبادلة فيما بينها تفوق الرسوم والضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الاولية .

ولكى لايؤدى تحرير التبادل التجارى بين الدول المتعاقدة الى الاضرار بالبعض منها فأنه قد نص لحماية هذه الدول على أنه لايجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الاطراف المتعاقدة الى خارج

السوق الا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة ما لم يكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعيـــة .

ونلاحظ أخيرا أن قرار توحيد الرسوم الجمركية فى جميع البلاد العربية تجاه الخـــارج والذى يعتبر ضروريا لانشاء سوق عربية مشتركة لم يقترن بقرار انشاء السوق .

وفى مجال المدفوعات الجاريـــة

كان من المفروض طبقا لاتفاقية السوق العربية المشتركة وكجزء لايتجزأ منها أن يـــتم انشاء " اتحاد عربى للمدفوعات" على أن يكون له رأسمال خاص به يكون عباره عن تسهيـــلات ائتمانية قصيرة تحت تصرف الاطراف الاعضاء بنسب محدده دعما للتجارة العربية .

الا أن ذلك لم يحدث الا فى وقت لاحق لانشاء السوق العربية وتم ذلك فى الدورة الثانية عشر للمجلس حيث أقر انشاء " اتحاد المدفوعات العربى وحتى ذلك الحين كان العمل ساريا على أن تتم تسوية هذه المدفوعات وفقا للاتفاقيات الثنائية للدفع المعمول بها . وفى حالـــة عدم وجود هذه الاتفاقيات تتم التسوية بالدولار أو الجنيه الاسترلينى أو أية عمله قابلة للتحويـل مقبولة لدى الطرفين .

وطبقا للقرار ٣٦٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٩ أقر انشاء اتحاد المدفوعات العربى والـذى يضم البلاد الاعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

ويتضمن الاتحاد تنظيما متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات المنظوره بين الدول الاطراف ويحل هذا التنظيم محل ما يجرى من خضوع تسوية تلك المدفوعات لاحكام اتفاقيات الدفـــع الثنائيـــة .

اتحاد المدفوعات العربي

يتكون رأس مال الاتحاد من مساهمات الدول الاعضاء • وقد كان رأس المال الاسمي ١٥ مليون دينار عربي حسابي (الدينار العربي يعادل ٢٨ ٨٨٤ر٢ جرام ذهبا خالصا) •

وقد ترك لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بيان أسس تحديد الحصة الكاملة لكل دولة من الدول الاعضاء ، وكذلك سلطة تحديد رأس المال المدفوع • هذا وقد اجيز للاتحاد ان يحصل على قروض من الدول الاعضاء أو من الدول الاخرى أو من الهيئات الاجنبية •

وتتم تسوية مدفوعات المعاملات الجارية بين الدول الاعضاء عن طريق اجراء مقاصة حيث يتولى الاتحاد في نهاية كل ثلاثة شهور عمل مقاصة بين الارصدة الدائنة والمدينة لكل دولة من دول الاعضاء نتيجة لمعاملاتها الجارية مع جميع البلاد الاعضاء الاخرى • وفي هذه الحالة تكون دائنية أو مدينية الدولة الصافية تجاه الاتحاد نفسه • ولا تلتزم الدولة المدينة فورا الا بتسديد نسبة معينة من مديونيتها للاتحاد نفسه بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل أو بعملة أخرى يقبلها الطرف الدائن • اما الرصيد الباقي فيعتبر بمثابة تسهيل ائتماني يمنحه الاتحاد للعضو المدين الذي يسدده على اقساط طبقا للنظام الذي يضعه مجلس الاتحاد اما الدولة الدائنة فانه يجوز لها أن تتسلم صافي رصيدها من الاتحاد •

ان تسوية مدفوعات المعاملات الجارية في اطار اتحاد المدفوعات العربي يمثل في الواقع نقدا ملموسا ، اذا ما قورن بنظام تسوية تلك المدفوعات طبقا لنظام اتفاقيات الدفع الثنائية والتي سبق الحديث عنها • فطبقا لاتفاقيات الدفع الثنائية يفرض على كل بلد عربي ان يعمل على تحقيق التوازن في علاقاته الاقتصادية مع كل بلد عربي آخر على حده ، فانه في ظل الاتحاد يهتم العضو فقط بتحقيق هذا التوازن في علاقاته الاقتصادية مع البلاد العربية الاخرى منظورا اليها ككل • واذا اسفرت نتيجة معاملات احدى تلك الدول مع البلاد الاعضاء الاخرى جميعا عن عجز ، تكون مواجهة هذا العجز عن طريق التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الاتحاد •

اما فيما يتعلق بالشروط الخاصة بالتسهيلات الائتمانية والتى يتحدد على طبيعتها نجاح الاتحاد عمليا فى انماء التجارة الاقليمية فقد ترك تحديدها لمجلس ادارة الاتحاد ٠

والواقع انه من المفروض ان تتحدد هذه الشروط على اساس انها تمكن الدول ذات العجز الصافى من الربط بين سدادها للتسهيلات الائتمانية من ناحية ، وتحسن ميزان مدفوعاتها من ناحية اخرى ٠

واخيرا فان قرار انشاء الاتحاد والذى يقضى بانه يجوز للبلد الدائن ان يتسلم صافى نصيبه من الاتحاد فى نهاية الفترة الحسابية من شانه ان يحد من مقدرة الاتحاد على منح التسهيلات الائتمانية ٠

السوق العربية المشتركة وتحرير انتقال عناصر الانتاج[1] :

لم يتعرض قرار انشاء السوق العربية المشتركة للاحكام الخاصة بتحرير انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين البلاد الاطراف فى السوق ٠

هذا وقد تقرر فى الدورة الاستثنائية الاولى للمجلس ازالة جميع القيود على السفر والاقامة تدريجيا ، بحيث تسمح الدول الاعضاء خلال مدة اقصاها خمس سنوات ، بدخول رعايا الدول الاعضاء الاخرى الى اراضيها لدى ابراز جواز السفر او البطاقة الشخصية ذلك دون حاجة الى الحصول على تأشيرة خاصة للدخول او اى قيد مماثل ، وباعطاء الرعاية المذكورين حق الافضلية فى العمل على رعايا الدول الاخرى ، وحق الاقامة بعد ايجاد عمل توافق عليه الجهات المختصة ٠

وفى مجال انتقال رؤوس الاموال ، أقر المجلس مجموعة من المبادئ العامة التى يرجى لها ان تحكم انتقال رؤوس الاموال ، داخل السوق ٠

---

(١) د ٠ احمد الغندور ، المرجع السابق ٠

اهم هذه المبادئ هى :

١ـ تطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية والدولة الاولى بالرعاية على الاستثمارات العربية .

٢ـ التزام الاعضاء بتقديم التسهيلات الممكنة لتشجيع انتقال رؤوس الاموال فيما بينها واعطاء ما يلزم من ضمانات للمستثمر .

٣ـ استثناء رؤوس الاموال العربية من القيود المفروضه على الاستثمارات الاجنبية .

الا ان تلك القرارات من المجلس ليس لها صفة الالزام على اعضاء السوق .

هذا وقد اقر المجلس الاقتصادى بجامعة الدول العربية فى ١٣/٦/١٩٥٧ — اتفاقية بانشاء " المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى " الا ان هذه الاتفاقية لم تخرج الى حيز التنفيذ .

وفى سنة ١٩٦٨ وافق المجلس الاقتصادى على مشروع الاتفاقية الخاصة بانشاء الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ورأس مال هذا الصندوق يبلغ ٠٠ املون دينار كويتى تساهم الدول العربية المنتجة للبترول فيه بنسبة ٤٠٪ (العراق ـ الكويت ليبيا ـ امارة ابو ظبى ـ والبحرين ـ وقطر) .

تقييم اداء القرار بانشاء السوق العربية المشتركة :

ان تتبع تطبيق احكام قرار انشاء السوق العربية المشتركة تجعلنا نقرر ان فرصة التنفيذ لم تتح الا للاحكام الخاصة بتحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية والقيود الادارية هذا ولو ان تطبيق تلك الاحكام اصطدم هو الاخر بعقبات منها :

ـ ان الدول الاعضاء لازالت تخضع وارداتها من الدول الاعضاء الاخرى لنظام الحصص الكمية والنقدية ايضا ، الامر الذى يتعارض صراحة مع احكام انشاء السوق التى تنص على تحرير المبادلات التجارية .

ـ ان الدول الاعضاء اسرفت فى استخدام حقها فى طلب استثناء السلع من الاعفاءات والتخفيضات التى جاءت بقرار انشاء السوق .

والحجج التى تستند عليها الدول فى تطبيق نظام الحصص وكذلك طلبها استثناء بعض المنتجات من الالغاءات والتخفيضات من الرسوم ، هو ان قرار انشاء السوق صدر دون تحديد للاجراءات الكفيلة بتنسيق الخطط الاقتصادية للدول الاعضاء على النحو الذى يكفل التبادل التجارى فيما بينها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الدول التى تقدمت بطلب الاستثناءات كان عليها تدعيم هذا الطلب بالاستناد الى حجج قوية منها حماية الصناعة المحلية وحماية الموارد الجمركية .

هاتان الحجتان اللتان تغطيان فى اغلب الاحوال طلب فرض قيود على التجارة الخارجية لمبررات اقتصادية ، بحيث لا يبقى بعد ذلك الا حالات فرض القيود لمبررات غير اقتصادية وهى حالات قليلة للغاية ولا تلجأ اليها الدول عادة الا فى الظروف الاستثنائية .

حقيقة ان الدول الاعضاء قامت بسحب طلبات الاستثناء المقدمة ، الا ان ذلك لا يجعلنا نعتقد ان ذلك يعتبر خطوة نحو تنفيذ قرار انشاء السوق تنفيذا فعليا . ذلك لان نجاح السوق لا يتوقف اساسا على عدد السلع التى تقبل الدول الاعضاء تحريرها من الالغاءات والتخفيضات بقدر ما يعتمد فى المقام الاول على ان يكون اعمال احكام الاتفاقية من شأنه ان يؤدى الى خلق نوع من التوفيق بين مصالح الدول الاعضاء .

ويتضح من ذلك ان الدول الاعضاء وان كانت قد وافقت على سحب طلبات الاستثناء الا انها لازالت تصر ، وقد تزل مجلس الوحدة الاقتصادية على هذه الرغبة على استمرار خضوع المبادلات فيما بينها ، طبقا لنظام الحصص الكمية والنقدية مع ما يتضمنه ذلك من ان تصبح قرارات المجلس بتحرير السلع من الرسوم والقيود لا يعدو ان يكون حبرا على ورق [1] .

التنسيق الصناعى العربى خطوة على طريق التكامل العربى :

اتضح من الفصل السابق ان هناك كثيرا من المحاولات قد تمت فى مجال توثيق العلاقات الاقتصادية العربية ومحاولات للاستفادة من امكانية تكثيف التعاون الاقتصادى

الاقليمى وذلك لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى تلك المنطقة • تلك المحاولات التى تم بعضها فى داخل اطار جامعة الدول العربية او خارج ذلك النطاق •

وتؤكد وثائق مؤتمرات التنمية الصناعية العربية فى اعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ انه على الرغم من الاقتناع بعدم تجاهل الاثار الايجابية للتعاون الاقتصادى من قبل البلاد العربية ، الا ان العوامل الاجتماعية والسياسية قد لعبت دورا سلبيا على توسيع نطاق ذلك التعاون •

ونحن اذا رجعنا الى هذه الوثائق استطعنا ان نحدد الملامح الرئيسية لتلك المحاولات فيما يلى (١) :

ان كل الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الاقتصادى بين الدول العربية كانت تطمح الى تحقيق اهداف كبيره دون تطور واضح للوسائل العملية التى من شأنها تحقيق تلك الطموحات •

ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية والتى عقدت بين دول الجامعة العربية كان هدفها الرئيسى تحقيق الوحدة الاقتصادية ، او بمعنى اخر العمل كما سبق وان اوضحنا على حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، وتحرير التبادل التجارى بين هذه البلاد ، كما هدفت ايضا الى ضمان حرية الاقامة والانتقال بين تلك البلدان •

وقد كانت الوسائل لتحقيق هذه الاهداف هى خلق منطقة جمركية موحدة تخضع لادارة جمركية موحده وتعمل طبقا لقوانين جمركية موحده • وهكذا كان الحال ايضا بالنسبة لقرار انشاء السوق العربية المشتركة والذى هدفت اقامته الى تحرير التبادل التجارى بين الدول الاعضاء •

والواقع انه لو تأملنا حجم التجارة بين البلاد العربية ، لوجدنا ان الصادرات بين الدول الاعضاء لم تتعد ٨ر٢٪ من اجمالى صادرات تلك البلدان الى بلاد العالم

الاخرى وان الواردات فيما بينها بلغت ٤٪ من اجمالى الواردات .

ان اخفاق المحاولات العربية على طريق التعاون والتكامل الاقتصادى لابد ان يجعلنا فى الواقع نؤكد ان صور الوحدة الاقتصادية والتى تعتمد على اقامة منطقة تجارة حره ، او اتحاد جمركى ، او اسواق عربية مشتركة ، او الغاء الرسوم الجمركية وتحرير انتقال عناصر الانتاج ، لا تتعدد ان تكون وسائل وليست اهدافا فى حد ذاتها .

تلك الوسائل التى يجب النظر اليها على انها عوامل مساعدة على انشاء مشاريع انتاجية مشتركة من شأنها ان تدفع عجلة التطور والتنمية فى تلك المنطقة ، تلك المشاريع التى يمكن اعتبارها اساسا للتنسيق الصناعى بين البلاد العربية اذا احسن اختيارها .

والواقع ان التنسيق الصناعى العربى يمكن ان يكون اساسا لتكامل صناعى عربى فى المستقبل بصفة خاصة ، وكاساس للتكامل الاقتصادى العربى بصفة عامة .

هذه الصورة من صور التعاون والتنسيق ونعنى بها التنسيق الصناعى بين البلاد العربية قد اقرتها معظم الدراسات التى عملت فى هذا المجال واعتبرتها أكثر فائدة ، كما انها من الناحية العملية اكثر فاعلية من الاشكال سابقة الذكر .

ان التنسيق الصناعى العربى كأحد صور التعاون العربى يعتبر على خلاف الاشكال الاخرى للوحدة الاقتصادية ، والتى من شأنها ان تجعل حكام تلك البلاد تتردد كثيرا قبل الموافقة عليها خوفا من ان تؤثر اشكال الوحدة الاقتصادية على اضعاف مراكزهم .

والواقع ان التنسيق الصناعى العربى قد حظى من قبل معظم الحكومات العربية بالقبول .

فمن المعروف ان غالبية الدول العربية قد اجمعت على ضرورة الاخذ باسباب التصنيع سبيلا الى التنمية • وتجابة الدول العربية فى هذا المجال بمشاكل عدة منها ، ضيق السوق ، وقصور الامكانيات المادية والمالية والفنية •

هذا بالاضافة الى ما تواجهه اقتصاديات الدول العربية من تقلبات ناجمة عن التقلبات التى تحدث فى الاسواق العالمية وتؤدى الى ضعف مركز تلك الدول فى السوق الدولية وتشكل عنصرا من عناصر عدم الاستقرار فى الدخل القومى ، مما يؤدى بدوره الى اقامة العقبات فى طريق التنمية الاقتصادية •

ولسنا هنا فى معرض مناقشة الاهمية النسبية للزراعة والصناعة فى مجالات التنمية الاقتصادية العربية ، ولكن الجدير بالذكر هنا ، هو انه مما لا يرقى اليه الشك ان اغلب الدول العربية قد تبينت أهمية التصنيع واجمعت كلها على اتخاذه سبيلا اساسيا للتنمية الاقتصادية •

وهكذا كان على الدول العربية امام هذه العقبات والتحديات التى تواجه التنمية الاقتصادية الصناعية ان تبحث عن حل ذاتى ، وبالاعتماد على الامكانيات والطاقات الاقتصادية المتاحة داخليا •

هذا الحل الذى يتمثل فى التنسيق الاقتصادى الصناعى للدول العربية • وهكذا عقد اول مؤتمر للتنسيق الصناعى العربى بالكويت فى نوفمبر ١٩٦٥ •

ولعله يكون من المفيد ان نورد هنا اهم الملامح المميزه لحركة التصنيع فى البلاد العربية (١) •

---

(١) انظر ، د • مبارك حجير ، التنسيق الاقتصادى الصناعى للدول العربية — مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٧ •

تتسم الهياكل الصناعية العربية بالضعف والتخلف اذا ما قورنت بنظيراتها فى الدول الصناعية المتقدمة او على الاقل اذا ما نسبت الى درجات التقدم الصناعى التى حققتها الدول الاخيرة ابان مراحل تطورها المماثلة لما تمر به البلاد العربية حاليا .

الصفة الغالبة للصناعات العربية هى الصناعات الاستهلاكية وذلك لان الخامات والمعدات الخفيفة والخبرات والمهارات الفنية والادارية الضرورية لاقامة الصناعات الاستهلاكية اكثر توافرا فى الدول العربية منها بالنسبة الى الصناعات الرأسمالية . هذا بالاضافة الى قلة عرض رؤوس الاموال اللازمة للصناعات الراسمالية بسبب انخفاض معدلات الادخار الخاص وضعف وعدم كفاءة الاجهزة المصرفية والاسواق النقدية والمالية . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان الميل الحدى للاستهلاك فى البلاد العربية يتميز بالارتفاع مما يجرى بخلق زيادة عرض السلع الاستهلاكية .

ان انتشار المؤسسة الصغيرة . بل وانتشار الصناعات اليدوية فى الصناعة العربية يؤدى الى انخفاض الانتاجية الصناعية وعدم اعتمادها اساسا على التقدم الفنى والتكنولوجى الحديث . الذى من شأنه ان يؤدى الى ارتفاع تكلفة الانتاج وارتفاع الاسعار مما يؤدى الى عجز الصناعة العربية عن منافسة الصناعات الاجنبية .

تتناسب احجام الصناعات العربية مع حجم السوق العربية والذى من شأنه ان يحد من انواع الصناعات التى يمكن اقامتها وايضا حجم الصناعات .

اختلاف معدل سير التنمية الصناعية من دوله عربية الى دولة اخرى .

ان حركات التصنيع فى الدول العربية تسير كل منها بمعزل عن ما عداها .

وخلاصة القول ان هناك عوامل عدة ادت الى اختلاف التصنيع فى البلاد العربية المختلفة من حيث حجمه وانواعه وسيلة ومن اهم هذه الاسباب[1] :

(١) د . مبارك حجير المرجع السابق .

١ــ اختلاف مراحل التصنيع بسبب اختلاف تواريخ البدء في تطبيق سياسات التنمية الصناعية في مختلف الدول العربية .

٢ــ اختلاف طبيعة واحجام الهياكل الانتاجية في الدول العربية نظرا لاختلاف مراحل التنمية الاقتصادية .

٣ــ تباين مقومات التصنيع المتاحة فيما بين الدول العربية .

٤ــ اثر الاستعمار السياسي ومدى ووقت تحررها من اثاره .

٥ــ تمتع بعض الدول العربية بمزايا جمركية ينتج عنها توافر المنتجات الصناعية الاجنبية باسعار زهيده ، ويؤدي ذلك بدوره الى الاستغناء عن اقامة صناعات وطنية (لبنان ــ الكويت) .

هذا فيما يتعلق باختلاف انواع ودرجات التصنيع . بالاضافة الى ذلك فهناك ايضا اتجاهات التصنيع نفسها والتي تمثلت في ان كثيرا من الدول العربية اقامت كثيرا من المشروعات الاقتصادية على غير ما تقييم سليم كان من شأنه تبديد العناصر النادرة من راس المال او المواد الخام او الخبرة الفنية ، او ادى الى انشاء مشاريع لا تتناسب مع طبيعة وامكانيات البلد ومرحلة تطورة .

وقبل ان نعرض الى المراحل التي مر بها التنسيق الصناعي نحب باختصار ان نحدد مفهومه ومبرراته ودرجاته .

مفهوم التنسيق الصناعي :

يستند التنسيق الصناعي الى اختلاف حجم وتنوع الامكانيات الطبيعية والبشرية والفنية ويهدف الى الاستفادة من الزايا النسبية وتقسيم العمل والتخصص في الدول التي تريد الاخذ به .

وبذلك ينصرف مفهوم التنسيق الصناعي الى دراسة اسباب النجاح المتاحة للصناعات

المختلفة والنظر فى امكانيات التوفيق بينها فى تكامل رأسى او افقى • ويتم ذلك عن طريق تنظيم الانتاج الصناعى او اعادة تنظيمه بحيث يكفل ذلك استخدام العوامل والطاقات الانتاجية فى مختلف الاقاليم بدرجة افضل وبكفاءة اعلى •

ويستلزم ذلك مسح وتقدير الامكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية فى كل بلد عربى وتقدير المستغل صناعيا منها وغير المستغل ودرجة استغلاله والبحث فى امكانيات الاستغلال الامثل •

وبذلك يتم نوع من المواءمة بين الطلب على السلع الصناعية النهائية والوسيطة ، وبين العرض المتاح منها سواء من حيث مستلزمات الانتاج المادية والقوى البشرية ، وايضا بين تسويق هذه المنتجات •

ومن المفيد فى هذا الصدد النظر الى عملية التنسيق الصناعى نظرة ديناميكية تتلاءم مع الطبيعة الحركية للتنمية الاقتصادية وما تمر به من مراحل متميزة • ومعنى ذلك ان يعدل اساسه ومعاييره على ضوء مراحل وتطور التنمية الاقتصادية وعلى حسب مقتضيات وظروف مراحل النمو •

ان التنسيق الصناعى يجب ان ينظر اليه ليس فقط على انه عملية من شأنها تجنب الضياع والازدواج ، وانما ايضا كعامل من عوامل التعجيل بمعدلات النمو والقضاء التدريجى على فوارق النمو بين البلاد العربية المختلفة •

ان التنسيق الصناعى يجب ان يقوم على اساس كفالة توزيع عادل للتضحيات والمزايا بين الدول العربية ، بحيث لا تستفيد الدول الاكثر تقدما على حساب الدول الاقل تقدما •

والان وبعد ان حاولنا وضع تعريف للتنسيق الصناعى نود ان نورد اهم الاسباب

التي تدفع اليه والمزايا التي تترتب على اتباعه ٠

مبررات التنسيق الصناعي العربي :

انه باستعراض الواقع الفعلي للهياكل الصناعية في معظم الدول العربية يؤكد انه ثمة مبررات فعلية تؤكد اهمية وضرورة التنسيق الصناعي العربي وتشهد على امكانياته ٠

وسنحاول ان نورد هنا بعض المبررات التي تدفع الى مثل هذا التنسيق الصناعي بين الدول العربية ٠

١ــ ان هذه الصناعات والمشروعات الصناعية تفتقر في معظم الاحوال الى المقومات الاساسية للانتاج الصناعي ، كرؤوس الاموال والايدي العاملة الفنية والخبرات التنظيمية والادارية والاسواق ٠

وهكذا نرى ان التنسيق بين هذه الصناعات عربيا من شأنه ان تؤدي الى تدارك نقص وسوء توزيع عوامل الانتاج النادرة ويؤدي الى تجميعها والتأليف بينها على أفضل وجه بحيث يمكن اقامة معدات انتاجية كبيرة تعمل على اساس انتاج فني متقدم ، وتمكن من الوصول بالمشروع الى الحجم الامثل حيث يحقق اكبر قدر من خفض التكلفة وزيادة الارباح ٠

٢ــ يؤدي التنسيق والتكامل بين الصناعات العربية القائمة الى الحصول على مزايا تسويقية تساعد على الوقوف في وجه المنافسة الاجنبية ٠

٣ــ يساعد التنسيق الصناعي على اعادة النظر في موضوع التوطين الصناعي مع الافادة من مزايا التكنولوجيا والتقدم العلمي ٠

٤ــ ان التنسيق والتكامل الصناعي سوف يساعد على تجميع شتات الصناعات المبعثرة في ارجاء الدول العربية ويعمل على التقارب بينها وتنظيم وتوحيد سياستها مما يعتبر ركيزة لتحقيق اسس الوحدة الشاملة بين الدول العربية ٠

درجة ومدى التنسيق الصناعى :

من حيث درجة التنسيق الصناعى ومداه فانه فى الواقع يمكن ان يتردد بين درجات مختلفة طرفاها هى التاليتان :—

الاولى : ان يتم التنسيق على اساس من التوجيهات العريضة والسياسات العامة . ويتم ذلك عن طريق عرض سياسات انتاجية وتمويلية وتسويقية متشابهه على اصحاب الاعمال الصناعية والتجارية فى الدول العربية ، مع اتاحة تسهيلات تمويلية للمشروعات الصناعية ، ومع توفير حرية عناصر الانتاج المادية والبشرية فى الانتقال بين البلاد العربية .

وقد يأخذ التنسيق فى هذه الحالة شكل تعاونيات الانتاج ومراكز التسويق ومراكز لتوجيه عنصر العمل .

الثانية : ان يتم نوع من الدراسات والبحوث التحليلية لتقييم المشروعات الصناعية وتقدير اسس وامكانيات ادائها ونجاحها والوصول الى توصيات بتوقف او تحويل ما لم يقم منها على اسس ومعايير اقتصادية ومحاسبية سليمة هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى النظر فى امكانيات تكامل المشروعات التى يثبت صلاحيتها تبعا لهذه الدراسة .

هذا فيما يتعلق بالصناعات القائمة فعلا ، وفى هذا يجب مراعاة :

١— ان تتم مواءمة تدريجية لتلك الصناعات القائمة لظروف وابعاد السوق الاقليمى وذلك دون ان نتعرض لمخاطر المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الصناعية الاخرى الجديدة او القائمة بالفعل والتى يمكن ان تنجذب للاقليم بسبب تغير ظروف الانتاج والتوزيع أو بسبب السوق بعد ما تتغير فيه العادات الاستهلاكية .

٢— خلق الظروف المواتية لتدعيم المؤسسات القائمة والتى كان هدفها تصدير السلع الصناعة للعالم الخارجى لمنافسة تظيراتها فى دول العالم الاخرى .

٣ـ الاعتماد على التخطيط الصناعي بحيث يمكن استغلال الصناعات العربية الاستغلال الامثل والذى يحقق اكبر فائدة ممكنة على الصعيد العربى والمحلى ٠

هذا وقد يؤدى اتباع سياسة تنسيقية صناعية بدرجة كبيرة متزايدة بين الدول العربية للتأثير على النمط الاستثمارى من خلال اعادة تخصيص الانتاج وباستخدام وسائل تكنولوجية احدث ويخفض درجات عدم التأكد والمخاطرة ٠

هذا وتؤدى اعادة تخصيص الانتاج من المناطق الاعلى تكلفة الى الاقل تكلفة الى ان يقع نوع من الظلم على المناطق الاقل تقدما ٠ ولذلك يجب مراعاة ان لا تحصل احدى الدول العربية الداخلة فى التنسيق الصناعى على منافع اكثر مما تقدمه من تضحيات ٠ ويمكن ان يتحقق ذلك باستخدام التدابير الفنية والمالية لدفع النشاط الاقتصادى فى الدول العربية الاقل تقدما والاطراف فى التنسيق الصناعى (تخفيض اسرع للقيود والضرائب على واردات تلك البلاد ، تطبيق تدابير تحرير التجارة بالنسبة لتلك الدول بدرجة ابطأ ٠

الا ان ذلك لا يعفى الدول الاقل تقدما من اتخاذ ما يلزم من تدابير خاصة لتصليح مثل هذا الوضع على الا تتعارض هذه التدابير مع مبدأ التنسيق والتكامل نفسه ٠

ونظرا لان جانبا كبيرا من الصناعات العربية القائمة يقوم به القطاع الخاص ، فقد يؤدى ذلك الى عزوف تلك الصناعات عن فكرة التنسيق الصناعى العربى ٠ ولذلك

لابد وان يقترن ذلك باستخدام المحفزات المالية والاقتصادية للصناعات التى تخضع للتنسيق حتى تكون حافزا لغيرها من الصناعات الاخرى • (مثل تقديم المساعدة والخبرة الفنية ، وتوفير اسباب التمويل طويل الاجل) •

مراحل التنسيق الصناعى العربى :

هذا وقد مر التنسيق الصناعى العربى حسب الدراسات التى عملت فى هذا المجال بالمراحل التالية :ـ

أولا : مرحلة التحضير :

فى هذه المرحلة والتى بدأت عمليا سنة ١٩٦٤ طلب من الدول العربية المختلفة كل على حده اعداد بيانات عن المواد الخام المتاحة ، وحجم وطاقة المشاريع القائمة وبيان عن القوانين المعمول بها فى مجال الانتاج الصناعى على ان تقدم هذه البيانات الى مجلس الوحدة الاقتصادى •

والواقع ان هذه الفترة امتدت اكثر مما كان مخططا لها ، فقد استمرت حتى سنة ١٩٦٨ وذلك لعدم توافر هذه البيانات والاضطرار الى عمل وتجهيز هذه البيانات مع ما يتطلبه ذلك من جهد ووقت •

ثانيا : مرحلة تحديد المبادئ والاسس التى تحكم مثل هذا التنسيق

وقد بدأت هذه المرحلة عمليا فى الدورة الثانية عشر بمجلس الوحدة الاقتصادى فى مايو ١٩٦٨ . وبناء على ما تقدمت به الدول المختلفة من بيانات والدراسات التى أعدتها اللجان الفنية تحددت المبادئ والاسس التى تحكم التنسيق الصناعى العربى فيما يلى :

١ـ يشمل التنسيق الصناعى العربى مشاريع الانتاج الجديد والمشاريع التى فى مرحلة الاعداد ولكنها لم تبدأ الانتاج بعد .

٢ـ مراعاة خلق توازن بين الصناعة والزراعة .

٣ـ أن يرتبط بالتنسيق الصناعى نوع من التجارة الحرة من شأنه أن يؤدى الى اتساع السوق والذى يؤدى بدوره الى تشجيع المشاريع الصناعية الكبيرة .

٤ـ أن يؤدى التنسيق الصناعى الى القضاء على الفروق فى مستويات التطور الاقتصادى والصناعى بين البلاد العربية .

٥ـ أن لا يؤدى التنسيق الصناعى الى اعاقة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف بين البلاد العربية المختلفة على الا تتعارض هذه الاتفاقيات وسير التنسيق الصناعى العربى .

٦ـ الدول غير الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادى يمكن أن تشترك فى مشاريع التنسيق الصناعى (وقد أقر ذلك فى فترة لاحقة ١٩٧٤) .

ثالثا : مرحلة تحديد مجالات التنسيق وتحديد وسائل تدعيمه .

وقد حدد مجلس الوحدة الاقتصادى عام ١٩٧٠ فروع الصناعة التى يتم فيها التنسيق كما يلى :ـ

١ـ صناعة البتروكيماويات
٢ـ صناعة الاسمدة
٣ـ صناعة الحديد والصلب
٤ـ صناعة الورق .
٥ـ صناعة الآلات والجرارات الزراعية .
٦ـ الغزل والنسيج
٧ـ صناعة الادوية

وقد كانت أسس اختيار تلك الفروع لتكون مجالا للتنسيق هى :—

أ) استخدام ما لم يتم الاستفادة به من موارد طبيعية .

ب) ارتفاع تكلفة اقامة الصناعة .

ج) تقليل تكلفة الانتاج نتيجة كبر حجم الانتاج .

د) زيادة الطلب العربى على هذه المنتجات عن المنتج منها .

و) أهمية هذه الفروع للتنمية الاقتصادية باعتبارها صناعات أساسية .

ولذلك كونت لجان فنية متخصصة عملها هو اعداد خطة رشيدة وخلق وتنمية فروع الصناعة هذه ، وتكون هذه الخطة مبنية على أساس الخطط الفردية للبلاد المختلفة .

الا أن ذلك لم يتحقق وذلك للأسباب الآتية .

١— عدم توفر مثل هذه الخطط للدول الاعضاء .

٢— اختلاف مواعيد بداية العمل بالخطط ونهايتها من دولة الى أخرى .

٣— اختلاف الاسس الاحصائية التى تقوم عليها تلك الخطط فى البلاد المختلفة .

والواقع أن ذلك يقودنا الى سؤال حاولنا تأجيله لكى يكون الرد عليه مبنيا على واقع ماحدث فى الوطن العربى فى مجال التعاون والتكامل الاقتصادى .

هذا السؤال هو :—

ما هى العوائق التى تقف دون التكامل الاقتصادى العربى ؟

معوقات التكامل الاقتصادى العربى

ان الدول العربية شأنها شأن بقية دول العالم الثالث، تعترض طريقها نحو التكامل عقبات وصعوبات تعرقل سيرها وتحدد اندفاعها نحو هذا الهدف .

أهم هذه العقبات هى :—

— تماثل الاقتصاديات العربية واتجاهها نحو التنافس ، حيث تتجه الاقتصاديات العربية الى انتاج المواد الأولية وذلك ناتج لخضوع تلك البلاد الى الاستعمار الذى ادى الى تشوه هياكل انتاجها كما سبق أن أوضحنا ووجهها الى انتاج المواد الأولية ، هذا فى نفس

الوقت الذى تستورد فيه البلاد العربية صادرات هى فى الغالب ذات طبيعة واحدة فمن المعروف أن برامج التنمية تحتاج الى استيراد عدد وآلات لا تتوافر فى انتاج البلاد العربية . الا أن هذا التنافس لا يشكل فى الواقع عقبة حقيقية حيث يفترض أن يؤدى التعاون العربى والتكامل العربى الى القضاء على هذا التنافس الذى لولا وجوده لما كانت ثمة ضرورة للعمل على تحقيقه اذا كانت هذه الاقتصاديات متكاملة فعلا .

- تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادى ، ومن حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادى ، حيث يؤدى هذا الى صعوبة التنسيق الاقتصادى بين هذه الدول .
- اختلاف الدول العربية من حيث الانظمة والتشريعات التجارية والنقدية والجمركية وهذه أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادية وتخلق صعوبات فى تنفيذ القرارات المشتركة .
- ارتباط بعض الأقطار العربية اقتصاديا وتجاريا مع الدول الاخرى خارج النطاق العربى ، ويؤثر هذا على قدرة الدول العربية فى الوفاء بالتزاماتها العربية المشتركة .
- اختلاف النظم الاقتصادية من حيث كونها تنتمى الى القطاع الخاص أو القطاع العام .
- عدم توفر عنصر السيولة فى الدفع بالنقد الحر فيما بين الدول العربية ، واختلاف الاساس النقدى بين البلاد العربية بعضها وبعض .

هذا ومن ناحية الصعوبات والمشاكل ذات الطابع الاقتصادى والتى تقف فى وجه التكامل الاقتصادى العربى . وهناك أيضا الصعوبات والمشاكل الغير اقتصادية والتى يمكن للمرء أن يجملها فى (١) مجموعتين أحدهما خارجية ، والاخرى داخلية وهى أهم .

أما الخارجية فهى . الاستعمار ودسائسه ، الصهيونية واسرائيل .

أما العقبات الداخلية فهى :

١ـ اختلاف نظم الحكم والتفاوت فى درجات الاستغلال بين الدول العربية .

---

(١) لتفصيل اكثر يرجى الرجوع الى د . محمد عبد المنعم عفر : دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى مذكرة معهد التخطيط رقم ١٦٧ ـ داخلية ـ الجزء الأول .

٢ــ الاقليمية والطائفية والاعتبارات الشخصية ٠

١ــ جمود الوعى العربى العام وسلبيته ٠

هذه الصعوبات والمشاكل لا تنفى أن الوطن العربى يحتوى على مقومات لذلك التعاون والتكامل العربى ٠

فبالاضافة الى العوامل غير الاقتصادية والتي يمكن أن نجملها فى :
وحدة اللغة ، وحدة الجنس والاصل والمنبت ، وحدة التاريخ ، وحدة القيم الروحية ، الوحدة الجغرافية ، وأخيرا وحدة العادات والتقاليد ٠

فهناك مقومات اقتصادية لهذا التكامل الاقتصادى ٠

العوامل التى تساعد على التكامل الاقتصادى العربى :ــ (١)

ــ تتوفر بالوطن العربى موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة تتمثل فى أراضى زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن أكثر من ٢٠٪ وهى كافية لو أحسن استغلالها لأن تعد الوطن العربى بكل احتياجاته من المواد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة الى جانب المخزون الهائل من البترول سواء ما يستخرج منه حاليا أو ما يمكن اكتشافه منه مستقبلا ، الى جانب الثروة الحيوانية والثروة السمكية والثروة المعدنية وغيرها من مصادر الاقتصادية العربية ٠

ــ ان موقع الوطن العربى له أهمية اقتصادية خاصة ، حيث تطل معظم دوله على بحار ومحيطات العالم ، وتتميز تضاريس العالم العربى جغرافيا بوجود مجارى ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة ٠

---

(١) دكتور صلاح العبد ، التنمية والتكامل بالوطن العربى ٠
معهد البحوث والدراسات العربية ــ ١٩٧٤ ٠

— توفر الموارد البشرية اللازمة فى الوطن العربى وذلك يوفى بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الايدى العاملة لأى مشروع ، مع توافر حد ادنى من المهارة الفنية ، واعداد كبيرة نسبيا من الفنيين والخبراء . هذا وتوجد اعداد هائلة من خريجى المدارس الفنية والمعاهد المتخصصة والجامعات لا يعملون بكامل طاقاتهم او يضطرون لقبول أعمال لا تتناسب مع امكانتهم مما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات وثروات يمكن ان تساهم فى نهضة الوطن العربى .

— اتساع السوق العربية ، واتساع هيكل توزيع التجارة ، حيث تضم هذه السوق أكثر من مائتى مليون من المستهلكين وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الانتاج الاقتصادى .

تتوفر بالوطن العربى رؤوس أموال هائلة ، حيث يقدر التقرير المرفوع من الامانة العامة للجامعة العربية الى اللجنة الوزارية للمتابعة الاقتصادية والفائض المتراكم من عائد البترول فى أوائل ١٩٧٣ بحوالى ٤٢ — ٤٥ ألف بليون دولار — هذا قبل ارتفاع أسعار البترول الى الضعف تقريبا خلال الاسابيع الاخيرة من عام ١٩٧٣ كما يقدر صندوق النقد الدولى مقدار السيولة النقدية المتوافرة للدول العربية بحوالى ٨٫٣ بليون دولار أى ٤١٪ من مجموع السيولة النقدية لكل الدول النامية فى العالم .

والواقع انه لا يجب النظر الى الدول العربية ككل فى هذا المجال ، لأن هذه النظرة مضللة فى الواقع ولا تعكس الواقع العربى فى غالبيته ، ذلك أنه باستبعاد الدول العربية المنتجة للبترول لا يمكن تعميم هذه الحقيقة بل على العكس تقودنا الى الحقيقة العكسية وهى أن البلاد العربية تواجه ندرة شديدة فى عرض رؤوس الاموال حيث ينخفض بها معدلات الادخار المحلى عن المعدلات المطلوبة لتحقيق مستويات الاستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المرتفعة ومن ثم فان الاستدانه الخارجية وعجز ميزان المدفوعات يعتبر سمة رئيسية لغالبية الدول غير المصدرة للبترول .

أيا كانت معوقات التكامل الاقتصادى العربى ، ومقومات هذا التكامل غير أنـــه هناك مجموعة من الاجراءات الأولية يلزم اتخاذها لتحقيق التكامل الاقتصادى ، هذا مـــن ناحية ومن ناحية أخرى هناك مجموعة الاسس التى يجب ارساءوها لتحقيق هذا التكامل .

الاجراءات الأولية التى يلزم اتخاذها لتحقيق التكامل الاقتصادى (١)

عمل مسح شامل للموارد والطاقات الظاهرة والكامنة والحاجيات الحالية والمطالـــب المستقبليه لفترة زمنية معينة ، كما يشمل هذا المسح الانتاج الزراعى والصناعـــات القائمة وموارد الثروة المعدنية .

التعرف على أنواع المنتجات وتكاليفها وتيسويقها فى مواطنها وفى خارج مواطنهـــا ، وظروف الانتاج والصعوبات التى تواجه الانتاج وامكانية استمرار الانتاج أوالعدول عنـــه أو امكانية التوسع فيه مستقبلا .

دراسة خطة التنمية المعدة حاليا أو التى يجرى اعدادها فى كل بلد على حـــــده ، بقصد التنسيق بينها والحيلوله دون التضارب .

بحث وسائل تمويل التنمية وتنظيم مصادر التمويل سواء كان عن طريق التمويل الداخلى من المدخرات المحلية أو عن طريق تجميع فائض الاموال للبلاد العربية المنتجة للبترول والـــتى تكون مصدرا أساسيا للعملات الاجنبية التى تشتد حاجة المنطقة اليها . أو عن طريق الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية ولآجال طويلة بسعر فائدة معتدل .

أسس وأدوات تنسيق الاقتصاديات العربية :

يتضح مما سبق أن التعاون والتكامل الاقتصادى العربى من الاهمية بمكان كوسيلة لرفـــع وتخفيف القيود الواردة على عملية الانماء فـــى البلاد العربية . الا أن عدم الاهتـــداء الى قالب الاندماج الملائم كان سببا فيما لاقته هذه المحاولات من نجاح متواضع . ولذلـــك كان لزاما على الدول العربية أن تتجه جهودها الى اختيار المضمون السليم للتعاون والتكامـــل الاقتصادى ، على أن يتم هذا الاختيار على هدى المصلحة المشتركة للدول الاطراف ، بحيث تتحقق فرص متكافئة للنمو ، وبحيث يحقق كل من البلاد الاعضاء معدلا للنمو يفوق ذلك المعـــدل الذى يتحقق لو بقى البلد خارج نطاق التكامل .

---

(١) د . صلاح العبد ، المرجع السابق .

وبدراسة تجارب التكامل المعاصرة نستطيع أن نؤكد أن وجود حد أدنى للتنسيق الاقتصادى ضرورة ولا تستطيع اغفالها فى أية محاولة لتحقيق التعاون والتكامل بين البلاد العربية .

ولذلك فان التنسيق بين الخطط الاقتصادية بين البلاد الاعضاء هو الضمان الوحيد لتلافى مايمكن أن ينشأ من تناقضات ، كأن يكون نمو بعض الدول الاطراف على حساب اضمحلال النشاط الاقتصادى فى البعض الآخر .

تنسيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية العربية

قد يكون من المفيد أن نستعرض مدى التضارب والتنافر بين اطارات وبرامج التنمية الاقتصادية فى الدول العربية موضحين أسبابه وضرورة تلافيها حتى يمكن تحديد كيفية التنسيق بينها .

وتختلف خطط التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية من حيث :

١ ـ النطاق والشمول : فهى تتراوح ما بين خطط كلية أو جزئية وبين برامج شاملة أو قطاعية أو مجرد اعتمادات استثمارية فى الميزانيات الحكومية .

٢ـ آجال الخطط والبرامج وتتراوح من سنة الى عشر سنوات .

٣ـ اساليب ومناهج التخطيط : فقد أخذ بعضها ببرامج قطاعية غير قائمة على دراسة علمية وفنية ، أو أن الخطط لم تلحق بها دراسة تفصيلية تخطيطية لمجالات النشاط الاقتصادى سواء الانتاجى أو الاستهلاكى أو التصديرى والاستيرادى .

أضف الى ذلك أن توزيع الاستثمارات على القطاعات والانشطة المختلفة لم يكن قائما فى أغلب الاحوال على أسس ومعايير علمية واضحة كما سبق القول .

٤ـ أدوات التخطيط : تتفاوت الدول العربية فيما بينها من حيث دقة وشمول البيانات الاحصائية والاحصاءات التخطيطية . هذا وقد اختلفت الدول الدول العربية من حيث اعتمادها على حسابات اقتصادية قومية هذا بالاضافة الى اختلاف هذه الانظمة المحاسبية القومية ان وجدت .

٥ـ المفاهيم والمصطلحات التخطيطية.

٦ـ السلطات والهيئات التى يوكل اليها تصميم الخطط والبرامج ومدى الخبرات والامكانيات الفنية المتاحة.

ومن المعروف أن لهذا الاختلاف والتفاوت فى خطط الانماء الاقتصادى العربى أسبابه والتى تتلخص فى اختلاف الهياكل الاقتصادية من دولة عربية الى اخرى، وتباين الامكانيات الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة لاحداث التنمية، واختلاف الظروف التنظيمية ومدى الاتجاه الاشتراكى والتوسع فى التأميم، اختلاف الاهداف والاغراض التى حظيت بتفضيل مصممى الخطط والبرامج الاقتصادية فى الدول العربية.

هذا ويؤدى تنسيق الخطط وبرامج الانماء الاقتصادى العربى الى :ـ

١ـ تحقيق معدل نمو عام أعلى مما يتيسر فى حالة التنمية الانعزالية ويتحقق ذلك عن طريق اقامة اقتصاد عربى موحد كبير محل الوحدات الاقتصادية الاقليمية الصغيرة حيث يتيح ذلك الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير واتساع السوق ومزايا التخصص فى ظل سياسات اقتصادية عربية موحدة.

٢ـ اتاحة فرصة طيبة للخروج من مشكلة ندرة رأس المال باعتباره أحد عناصر التنمية النادرة فى كثير من الدول العربية.

٣ـ تلافى مايحدث من ازدواج او تضارب بين المشروعات الاستثمارية وماينجم عن ذلك من استخدام غير اقتصادى للموارد الاستثمارية ومن زيادة التنافس على الاسواق

٤ـ مساعدة الدول العربية التى لم تقطع شوطا كبيرا فى التخطيط الاقتصادى على ايجاد نمط واساليب تخطيطية موحدة يمكنها السير على هداها.

٥ـ واخيرا فان تجارب التنسيق بين الخطط الاقتصادية على الصعيد الدولى والاقليمى تؤكد مدى اهمية ذلك كما انها تمدنا بنماذج يمكن الاستفادة منها بالنسبة لتجاربنا الخاصة.

مدى وكيفية التنسيق بين الخطط الاقتصادية للبلاد العربية •

ان الخطط وبرامج الانماء الاقتصادى العربى تعتبر فى مراحلها الاولية وذلك يجعلها مرنه وقابله للتنسيق ، على ان يتم ذلك بسرعه قبل ان تتجمد اطارات الخطط فتحتفظ بطابعها وصيغتهـا واهدافها المحلية •

وهناك حد اقصى للتنسيق بين الخطط العربية ويتمثل فى اقامة سياسة اقتصادية تخطيطية موحده يشرف على تصميمها وتنفيذها ومراقبتها جهاز مركزى للتخطيط تساندة اجهزة تخطيطيـة اقليمية تتاح لها جميعا امكانيات تعبئة الموارد الاستثمارية وتوجيهها وفقا للخطة القومية العربية وذلك كما لو كانت الدول العربية دوله موحده كبرى •(١)

اما الحد الادنى للتنسيق التخطيطى فيتمثل "فى التنسيق الجزئى حيث يمكن فى حـدود النمو المتوازن للدول المشتركة تحديد ميادين الانتاج وتكاليف الوحده منها تأسيسا على الحجم الاقتصادى الامثل ويمكن فى هذه الحاله للدول المشتركة ان تتبادل المعلومات وان تتخذ التدابير اللازمه لتوطين الانتاج على اساس المزايا الاقتصادية وضمان تصريفه فى البلاد المتوافر فيهـا الطلب عليه وذلك دون وضع حدود على حرية الدول المشتركة فى انتاج ماتراه ضروريا لاقتصادياتها وبحيث تستطيع هذه الدول ان تتخذ ماتراه مفيدا من الوسائل التكنولوجية فى الانتاج وبحيث يمكنها ان تستعين بالتدابير المناسبة اذا ماحدث تغيير فى الطلب على منتجاتها"(٢) ويثار هنا كثير من التساؤلات عن كيفية تنسيق الخطط ؟

وماهى المشروعات التى يجب ان تدمج ؟ وماهى الدول التى يجب ان تتعاون ؟ والواقع انه توجـد صعوبات عند الاجابة على هذه التساؤلات ويمكن فى هذا الـ الاستفادة من التجارب الـتى حدثت فى مجالات التنسيق الاقتصادى على الصعيد الاقليمى كما يجب القيام بابحاث للتعرف علـى المشروعات التى يمكن القيام بها بين عدة دول •(٣)

---

(١) د • مبارك حجير المرجع السابق •
(٢) د • مبارك حجير المرجع السابـق •
(٣) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الى : د • مبارك حجير المرجع السابق •
د • احمد الغندور المرجع السابق •

أدوات تنسيق الاقتصاديات العربية •

ان تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادى يستدعى تنسيقا للخطط والبرامج الاقتصادية العربية ، ويستلزم هذا مرونة تنسيق وتنظيم البيانات الاحصائية الصناعية ، وتوحيد الحسابات الاقتصادية القومية وكذلك تنسيق أسس الادارة الصناعية والتمويل الصناعى •

ومعنى ذلك أن تنسيق الاقتصاديات العربية يتطلب أدوات معينة يمكن أن نجملها فيما يلى :ـ (١)

أولا : توحيد البيانات التخطيطية والمصطلحات الصناعية وتيسير تدفقها وتبادلها • من المعروف أن البلاد العربية تعانى بصفة عامة من نقص البيانات الاحصائية ، وبنقص الاحصاءات الصناعية على وجه الخصوص ، هذا بالاضافة الى اختلاف هذه البيانات اذا وجدت من حيث أسس جمعها وقياسها وتصنيفها •

والواقع ان المصطلحات التخطيطية و نعتبرها أيضا فى هذا الصدد مشكلة عدم الاتفاق على معنى معين للاصطلاح الواحد ولو حاولنا ارجاع ذلك الى اسبابه لامكننا أن نرجعه الى سبب رئيسى واحد هو تخلف اقتصاديات البلاد العربية هذا التخلف الذى ينعكس بدوره على :

ـ عدم نضج الهياكل الاقتصادية لتلك البلدان والذى ينعكس بدوره على تقديرات تلك الدول لدخولها القومية أو ناتجها الصناعى وفى حالة وجود تلك البيانات فهى فى الغالب غير مستوفاة وغير دقيقة •

ـ ضعف الامكانيات الحكومية الادارية والفنية فى الميادين الاحصائية وذلك يؤدى الى قصور فى حجم ودرجة تفصيل البيانات الاحصائية المتاحة •

عدم اكتمال الوعى الاحصائى الصناعى فى بعض الدول العربيه وعدم تقدير فائدة البيانات والاحصاءات الصناعية •

---

(١) د • مبارك حجير ، المرجع السابق •

- صغر وتناثر الوحدات الصناعية فى معظم الاحوال فى البلاد العربية وعدم الاهتمام بتسجيل نشاطها •

ولهذا قد يكون من الضرورى التجميع الفورى للقدر المتاح من البيانات الاحصائية الصناعية بحيث يمكن الاعتماد عليها فى عمل التقديرات المبدئيه اللازمه للتخطيط والتنسيق الصناعى العربى على ان يدخل عليها بعد ذلك قدر اكبر من التوسيع والتهذيب لهذه البيانات بصفه مستمرة •

وقد يكون من المفيد الاكتفاء فى هذا الصدد بتعريف ومقياس ضيق للانتاج الصناعى وذلك مراعاة للتخلف الاقتصادى الصناعى كما وانه نظرا لتفاوت الدول العربية من حيث درجات التقدم الصناعى وفى درجة الاستعداد والامكانيات الاحصائية ، فقد يكون من الافضل الاكتفاء بحد ادنى من التفصيل فى البيانات كأن تكون المجاميع الكليه الاساسيه هى الاساس•

ثانيا : توحيد الحسابات القومية :

ان الحسابات القومية هى تلك المجموعة من الجداول التى تصف مجريات النشاط الاقتصادى وتدفقه وترجمتها فى مجموعة حسابات تصور على اساس القيد المزدوج وعن طريقها يتم تحليل الظواهر واستخلاص معاملاتها لكى تكون اساسا لترشيد السياسه الاقتصادية •

وهذه الحسابات قد تكون فعليه اى تصور ماحدث فى الماضى او حسابات مستقبليه اذا ما كانت تصور فترة مقبلة بافتراض وقوع بعض الظواهر والمؤثرات لابراز نتائجها ورسم السياسه الاقتصادية وبيان كيفية التحكم فيها •

وحينما تحتوى تلك الحسابات على احتمالات بديلة تكون بصدد النماذج الاقتصادية •

ومن الحسابات القومية ايضا جداول المستخدم — المنتج والتى تستهدف تصوير التداخل الصناعى وضمها ايضا حسابات الدخل القومى والتدفقات النقدية والماليه •

ومن المعروف ان كثيرا من الدول العربية لم تقم حتى الآن بعمل مثل هـــذه الحسابات وفى البعض الذى تمت فيه تصوير هذه الحسابات فهى غير مكتمله .

ان اقامة وتطوير وتنسيق الحسابات القومية للدول العربية تخدم فى الواقع تنسيـق الاقتصاديات الصناعية العربية وبصفة عامة يعتبر اساسا للتخطيط الاقتصادى والخـــطط الاقتصادية العربية حيث يساعد ذلك فى خدمة التحليل الاقتصادى لترشيد السياســة الاقتصادية العربية وذلك بالاعتماد على التحليلات الهيكلية التى توضح عوامل الاختـلال الهيكلى ويتم ذلك عن طريق استقراء حسابات الدخل القومى وتوزيعه وانفاقه ، هـــذا ومن ناحية اخرى يعتمد فى ذلك على تحليل النتائج الاقتصادية لعمليات الانتـــــاج والاستهلاك والاستثمار .

ان جداول المستخدم ـ المنتج ـ احدى صور الحسابات القومية يساعدنا علـــى تخطيط سياسة تصنيعية عربية متكاملة ومنسقة لان ذلك يساعد على تصوير الهيكل الفـــنى للانتاج .

كما يؤدى تصوير جداول التدفقات النقدية والمالية الى تهيئة فرصة طيبة لتصويـــر التخطيط المالى .

وقبل ان نتعرض لكيفية التنسيق بين الحسابات القومية بين البلاد العربية نوجز هنا بعضـا من الاسباب التى ادت الى اختلاف تلك الحسابات وتنافرها .

١ـ اختلاف مراحل وتطور ونمو الهياكل الاقتصادية العربية .

٢ـ اختلاف مدى تطور الاجهزة النقدية والائتمانية .

٣ـ اختلاف المصادر التى اشتقت منها الدول العربية حساباتها القومية .

٤ـ اختلاف الاهداف التى صممت من اجلها تلك الحسابات (الهدف الاحصائى فقـط او خدمة اغراض التخطيط) .

٥ـ اختلاف مفاهيم احصاءات ومجاميع حسابات الدخل القومى واختلاف المقاييس والمعايـير المستخدمة لهذا الغرض .

ولا يتسع المجال هنا لاكثر من ذكر بعض الاسس الهامة لتكون رائدة لسياسة تنسيـــق الحسابات الاقتصادية القومية العربية .

١ — ان تخدم هذه الحسابات الغرض الاساسى من تنسيق الحسابات اى خدمة التنسيق الاقتصادى العربى بصفة عامة والتنسيق الصناعى العربى بصفة خاصة (التركيز على حسابات الدخل والانتاج وتمويل التكوين الرأسمالى .

٢ — ان تتفق مع الاوضاع الهيكلية للاقتصاديات العربية وما تفرضه من قيود وحدود على أحجام وتفاصيل هذه الحسابات .

٣ — يجب ان يشتمل النظام المحاسبى العربى الموحد على مجموعة متناسقة للمفاهيم الاساسية للحسابات الاقتصادية بالاضافة الى معايير ومقاييس تقويم موحده مما يساعد على تنسيق وتوحيد الحسابات فى الاقاليم العربية .

٤ — الاتفاق على عدد القطاعات والحسابات التى تكون اركان الاطار المحاسبى : حيث يكتفى بقدر ادنى منها سيتزايد مع تطور الاحصاءات الفنية وتطور قطاعات الاقتصاد القومى واتساع مجال الصفقات النقدية فيها .